بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة شندى

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقديه بالبنوك

دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة:

أميمة حدباي الوسيلة الأمين

إشراف الدكتور:

صلاح الأمين الخضر عطا المنان

أ. المحاسبة المساعد

جامعة شندي

1437هـ-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالي : (قل هو الذي أنشأكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة قليلً ما تشكرون (23))

صدق الله العظيم

سورة الملك الأية (23)

الإهداء

إلي من تتسابق الكلمات معبرة عن مكنون ذاتها... إلي التي أسبح في بحر جنانها يخفف من آلامي... إلي البحر الحنون التي لم تبخل علي بالدعاء

(أمي)

إلي من علمنى النجاح والصبر ...إلي من عانى الصعاب لأصل إلي ما فيه.. إلي من كان ينير لي الطريق

(أبي)

إلي من تغذو الدنيا بصحبتهم واحة نستظل فيها من هموم الدنيا

(أخواني)

إلي من هم أقرب من روحي... إلي من شاركني حضن الأم وصبرو معي وبهم أستمد إصراراي

(أخواني وأخواتي)

إلي من أسوني في دراستي وشاركوني همومي... إلي الذين قضيت معهم زمناً جميلاً تذكاراً وتقديراً

(الأصدقاء)

إلي الذين باتو لي دليلاً ومرشداً

(أساتذتي الأجلاء)

الشكر والتقدير

الشكر لله من قبل ومن بعد الذي وفقني بفضله ونعمة السير علي درب العلم والمعرفة ، والصلاة والسلام علي رسول الله الأمين صلي الله علية وسلم.

والشكر موصول لجامعة شندى منارة العلم، واخص بالشكر كلية الدراسات العليا وكلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال منارة العلم والمعرفة التي منحتني من العلم مالم أكن أعلم.

وأخص بالشكر **الدكتور: صلاح الأمين الخضر** الذي كان له التوجيهات القيمة والزاد الأكبر وجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة،والشكر موصول إلي **الدكتور: مهند جعفر** متعه الله بالصحة والعافية، والشكر موصول إلي **الدكتور: سفيان محمد عبد القادر** متعه الله بالصحة والعافية وأجزى بالشكر **الأستاذة ميادة احمد** متعها الله بالصحة والعافية . خالص الشكر **لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا** ممثلة في إدارة المكتبات والشكر **لأسرة بنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي** ولكل من ساهم بمعلومة أو توجيه أوكلمة.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الأستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات	د
فهرس الجداول	و
فهرس الأشكال	ط
فهرس الملاحق	ك
مستخلص الدراسة باللغة العربية	ل
Abstract	م
المقدمة	
الإطار المنهجي للبحث	2
الدراسات السابقة	7
الفصل الأول : مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها	
المبحث الأول: مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها	16
المبحث الثاني: أسس وإجراءات الرقابة الداخلية	31
الفصل الثاني: العمليات النقدية	
المبحث الأول: مفهوم العمليات النقدية	45
المبحث الثاني: أسس الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية	57

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة	89
المبحث الثاني: تحليل الإستبانة وإختبار الفرضيات	102
الخاتمة	
أولا : النتائج	113
ثانيا : التوصيات	120
قائمة المراجع والمصادر	160
الملاحق	192

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	
(2/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	
(3/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	
(4/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	
(5/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	
(6/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي	
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	
(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	
(1/3/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولي	
(2/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الأولي	
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	
(4/3/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	
(5/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الثانية	

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(6/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	
(7/3/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	
(8/3/3)	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عبارات الفرضية الثالثة	
(9/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	
(2/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	
(3/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	
(4/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	
(5/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	
(6/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي	
(7/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	
(8/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	
(9/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	
(10/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	
(11/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	
(12/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	
(13/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	
(14/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	
(15/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	
(16/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	
(17/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	
(18/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	
(19/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(20/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	
(21/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	
(22/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	
(23/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	
(1/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	
(2/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	
(3/3/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	الإستبيان	
ملحق رقم (2)	محكمو الإستبيان	

المستخلص

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك، حيث تمثلت المشكلة في عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي إلي عدم دقة وصحة البيانات يؤدي إلي وقوع الأخطاء المقصودة والغير مقصودة وضعف النظام يعني احتمال وجود الأخطاء، هدف البحث إلي وضع الحلول الملائمة للمشاكل التي تحول دون تطبيق نظام جيد للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية، اعتمد البحث علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي، توصل البحث إلي عدد من النتائج اهمها يساعد نظام الرقابة للعمليات النقدية في مراقبة الحركات النقدية ونظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد في تحسين جودة التقارير المالية،وخرج البحث بعدد من التوصيات أهمها لابد أن تراعي خطط البنك ومعايير نظام الرقابة للعمليات النقدية ولابد من استخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنوك.

المقـــــــــــــــــدمة

وتشتمل علي الأتي:

أولا : الإطار المنهجي للبحث

ثانيا : الدراسات السابقة

أولا : الإطار المنهجي للبحث

تمهيد:

الرقابة الداخلية هي النظام الشامل للرقابات من مالية وغيرها وهي التي تقوم الإدارة بوضعها بهدف تنفيذ الأعمال بطريقة منظمة لضمان الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية ولضمان الدقة الحسابية ويطلق الإداريون مصطلح الرقابة علي مجموعة الأعمال المختلفة لمتابعة تنفيذ الخطة وتسجيل الأرقام التي تتحقق والتعرف عليها ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحديد إي اتجاه يساعد علي تحقيق الأهداف ومعالجة أي قصور فالرقابة وظيفة إدارية مهمة لاستمرار أي مشروع سواء كان تجاري أو صناعي.

لذلك جاءت فكرة البحث عن دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية المطبقة داخل البنوك وتتضمن الدراسة الجانب النظري وهو يمثل الأسلوب العملي لنظام الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية.

أما الجانب الميداني من هذه الدراسة فيتضمن دراسة المقبوضات والمدفوعات وإجراءات الرقابة عليها ودور المراجعة الداخلية في ضبط العمليات النقدية داخل البنك باعتباره آلة من آليات الرقابة الداخلية الفعالة.

مشكلة البحث:

عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي إلي عدم دقة وصحة البيانات يؤدي إلي وقوع الأخطاء المقصودة والغير مقصودة وضعف النظام يعني احتمال وجود الأخطاء وفي هذه الدراسة نبحث في إيجاد إجابات لعدة أسئلة هي:-

(1)هل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في البنوك فعال؟

(2)هل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساهم في تحسين أداء البنوك ؟

(3)هل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد في تطور البنوك؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية البحث من أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية وذلك حتى تتوفر الحماية الكافية لهذه العمليات بمراقبتها.

الأهمية العملية:وتتمثل في أهمية مراجعة المقبوضات والمدفوعات النقدية للتأكد من صحة الرصيد والمدفوعات وذلك للمحافظة علي هذه المقوبضات والمدفوعات والكشف عن أي تلاعب بمجرد وقوعه

أهداف البحث:

يرمي البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:-

(1) فحص نظام الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية واكتشاف مواطن الخلل.

(2) وضع الحلول اللائمة للمشاكل التي تحول دون تطبيق نظام جيد للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية.

(3) تحديد أساليب الرقابة الداخلية وربط الجانب النظري بالمجال التطبيقي لضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

فروض البحث:

يختبر البحث الفروض الآتية:-

(1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية بالبنوك السودانية.

(2) يساعد نظام الرقابة الداخلية علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية.

(3) تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

منهجية البحث:

إعتمد البحث علي مناهج متعددة الجوانب منها:-

(1)المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الفرضيات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

(2) المنهج الاستنباطي : لصياغة مشكلة البحث.

(3) المنهج الاستقرائي:لاختبار فروض البحث.

(3) المنهج الوصفي:لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

مصادر جمع البيانات:

(1) المصادر الأولية:تم جمعها من خلال أداة الدراسة الاستبانة.

(2) المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية والمواقع الالكترونية.

حدود البحث:

الحدود المكانية:بنك فيصل الإسلامي وبنك الخرطوم.

الحدود الزمانية:2016م

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وتحتوي المقدمة علي الإطار المنهجي والدراسات السابقة وقسم إلي فصول وقسمت الفصول إلي عدة مباحث كما يلي:- يتناول الإطار النظري للرقابة الداخلية ويحتوي علي مبحثين المبحث الأول: مفهوم الرقابة وأهدافها والمبحث الثاني: أسس وإجراءات الرقابة الداخلية، الفصل الثاني يتناول العمليات النقدية ويحتوي علي مبحثين: المبحث الأول: مفهوم العمليات النقدية المبحث الثاني:أسس الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية، الفصل الثالث: يتناول الإطار العملي(دراسة الحالة) المبحث الأول نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي وبنك الخرطوم المبحث الثاني:تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات

الخاتمة وتشتمل علي:

أولاً:النتائج والتوصيات

ثانياً:قائمة المراجع والمصادر

ثالثاً:الملاحق

ثانيا:الدراسات السابقة

(1) دراسة نجاة (2000م)[1]:

تناولت الدراسة تقويم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي المراجع الخارجي.

هدفت الدراسة إلي عرض نظام الرقابة الداخلية وموقف مراجع الحسابات منه من الناحية النظرية ومعرفة الرقابة الداخلية ومعالجة البيانات الكترونياً وإلي تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وكيفية الاعتماد عليها عند مراجعة الحسابات. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ازدياد أعباء الإدارة ومتطلباتها في قيادة المشروعات الحديثة يستلزم لها مصادر مستمرة للمعلومات وقد قامت بذلك المحاسبة كأداة لمد الإدارة بالبيانات والرقابة الداخلية كنظام لمتابعة ومراقبة الأداء فإن ضعفها يؤدي إلي خلل في المنشأة. حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي إلي تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة وذلك عن طريق اختبار العينات الإحصائية الممثلة تمثيلاً جيداً وأن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الناتج عن عدم تأهيل الكادر البشري يؤدي لزيادة الجهد المبذول وإلي تأخير أعمال المراجعة.

إعتمدت علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال جمع البيانات والمعلومات والمصادر الثانوية والأولية

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها:أن نظام الرقابة الداخلية الجيد يؤدي إلي تقليل الجهد المبذول وسرعة إنجاز أعمال المراجعة وذلك عن طريق اختيار العينات الإحصائية الممثلة تمثيلاً جيداً.

أوصت الدراسة علي عمل اللوائح الإدارية والمالية التي تنظم سير أداء الشركة وتحديد السلطات والاختصاصات.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت تقويم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي المراجع الخارجي بينما تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك.

---

[1] نجاة علي التوم حامد،تقويم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي عمل المراجع الخارجي،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2000م).

(2) دراسة انشراح (2001م)[1]

تناولت الدراسة دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة من 1996-2000م.

هدفت الدراسة إلي دراسة نظام الرقابة الداخلية المتبع بالشركة واختيار التطبيق الفعلي للنظام الموضوع وتقييم النظام نفسه بغرض تحديد مدى فاعليته وتحققه لأهداف المنشأة حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن المشكلة الأساسية لهذه الدراسة هي أن كثير من المنشآت الصناعية والتجارية بالسودان لا تهتم كثيراً بمتابعة الالتزام بمقومات نظام الرقابة الداخلية الموضوع من قبلها أو أن هذا النظام غير مرن لمقابلة المستجدات بالمنشأة أو البيئة المحيطة بها أو أن هذا النظام غير فعال. قامت الدراسة علي فرضيات منها أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة تتوفر فيها المقومات الأساسية المطلوبة لإنشاء نظام فعال ومؤثر ونظام المراجعة الداخلية بالشركة نظام سليم ومنسجم مع المتطلبات المهنية المتفق عليها. إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الوصفي التحليلي الذى يساعد علي تتبع الأحداث وقراءة ما بين السطور والتعمق في الدراسة وقد تم استخدام هذا المنهج في إطار دراسة الحالة الخاصة بشركة سكر كنانة مع الاستعانة بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات.توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها توافر المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة بالشركة وتوافر نظام سليم للمراجعة الداخلية بالشركة ويعمل هذا النظام بكفاءة فوق الوسط.

أوصت الدراسة علي كل منشأة تسعى للتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية اخضاع هذا النظام للمراجعة المستمرة وسد الثغرات متى واينما وجدت وعلي المراجع الداخلي القيام بتقييم جودة الأداء في القيام بالمسئوليات المحددة.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن هذة الدراسة تناولت دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة مابين 1996م-2000م بينما تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك.

---

[1] انشراح احمد شريف عثمان،دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة للفترة ما بين 1996-2000م،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2001م).

(3) دراسة ام سترين (2005م) [1]:

تناولت الدراسة القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها والوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف والتقدير عن تلك المعلومات ومدى الالتزام بالسياسات والخطط ولإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تاثيرجوهرى علي العمليات والتقادير حيث تمثلت مشكلة الدراسة علي أن يتعذر علي النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية أن يوفر للإدارة أدلة قاطعة تفيد بأن الأهداف قد تم الوصول إليها وذلك بسبب القيود الملازمة لهذه الأنظمة حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها وضع معايير مسبقاً ومقارنة مستمرة ومباشرة، غياب التنبوء بالمستقبل وعدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المانعة أو المقللة لحدوث الانحرافات السالبة.وإعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة منها المنهج الوثائقي (التاريخي) في عرض التطور والتاريخي والوصفي التحليلي لمعالجة المشاكل والبراجمات في بناء الافكار التصورية.وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها إن مدى غياب مقومات الرقابة الداخلية يمثل قيداً ذا تأثير بالغ علي فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، مدى وجود درجة كافية من الإشراف والمراجعة لما في الدورة لضمان الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية أو لتلافي نقاط الضعف.

أوصت الدراسة علي ضرورة التركيز علي توفير تخطيط شامل لكافة المهام وذلك بتوفير ذوى الكفاءة في الإدارات المختلفة ووضع المعايير الملائمة لمقتضيات سير النشاط في المنشأة وخارجها.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية بينما تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك

[1] ام سترين علي الحسن محمد خير،القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودانية،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا، 2005م).

(4) دراسة جعفر (2005م)[1]:

تناولت الدراسة الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق المراجع الخارجي

هدفت الدراسة إلي تحديد مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية والتعرف علي أثر فعالية الرقابة الداخلية علي فحص واختبارات المراجع الخارجي والتعرف علي الطرق التي يستخدمها المراجع الخارجي بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن مؤسسات القطاع العام من أكبر القطاعات من حيث الإمكانية المادية والبشرية كما تتمتع بموارد مالية ضخمة وتقوم بتنفيذ عدد كبير من المشروعات التي قامت من أجلها والتي تنتشر في أنحاء متفرقة من القطر وأدى إلي اتساع حجم هذه المؤسسات التي جعل رقابتها ومتابعتها أمر في غاية الصعوبة حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلي تصنيف نطاق فحص واختبارات المراجع الخارجي وبالتالي السرعة في انجاز عملية المراجعة. إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الاستقرائي في التعرف علي المفاهيم الأساسية لقطاع الرقابة الداخلية وعلي المنهج الوصفي في فحص وتحليل ودراسة أثر فعالية الرقابة الداخلية. توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها ان الرقابة الداخلية تتطور تبعاً لتطور المنشآت الخارجية نتيجة لانتشار التجارة العالمية واتساع نطاق التجارة الخارجية.أوصت الدراسة علي رفع درجة الوعي بأهمية التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام وتحسين إجراءات الضبط علي أجهزة الحاسوب الخاصة بحفظ حسابات العملاء تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق المراجع الخارجي بينما تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك.

[1] جعفر عثمان الشريف،الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا ،2005م).

(5) دراسة صلاح (2005م)[1]:

تناولت الدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي

هدفت الدراسة إلي عرض نظام الرقابة الداخلية ومعرفة موقف المراجع الخارجي منه ومعرفة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الاعتماد عليها ووضع الأسس التي من خلالها يتم تصميم أنظمة الرقابة الداخلية المحكمة والتي تقوم بالمحافظة علي ممتلكات المشروع وممتلكات الغير وحقوق المجتمع بأكمله ومساعدة المراجع الخارجي. وتمثلت مشكلة الدراسة في ازدياد أعباء الإدارة ومتطلباتها في قيادة المشروعات الحديثة يستلزم لها مصادر مستمرة للمعلومات وقد قامت بذلك المحاسبية كأداة لمد الإدارة بالبيانات ولكن حاجة الإدارة مستمرة لايجاد أنظمة تحصل منها علي تحليل كامل للأعمال والأنشطة وتقييم مستمر للسياسات والنظم والإجراءات الموضوعة. حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها كفاءة نظام الرقابة الداخلية تحدد من حجم عينة الاختبارات المراجعية، عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي إلي احتمال وقوع أخطاء ومخالفات جوهرية.وإعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها النهج الإحصائي عبر أسلوب الاستنباط والوصف التحليلي والاستقراء في إطار وجمع وتحليل البيانات من واقع المصادر الأولية والثانوية.وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية يتم من خلال عملية تخطيط المراجعة وقياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية يتم من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة ومدى تأثيرها علي قـرارات الإدارة.

أوصت الدراسة علي ضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة والالتزام بالسياسات الإدارية يساعد علي تفعيل الرقابة الداخلية ويضبط العمل ويقلل فرص التلاعب ويساعد علي تحقيق الأهداف الموضوعة.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن هذه الدراسة تناولت تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي بينما تناولت الدراسة الحالية الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك.

[1] صلاح عبد الله كنه،تقييم نظام الرقبة الداخلية وأثره علي عمل المراجع الخارجي،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2005م).

(6) دراسة عبد المحسن (2006م)[1]:

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول

هدفت الدراسة إلي بحث واقتراح السبل الكفيلة بتفعيل دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول في الهيئة العامة للطيران المدني كمؤسسة من مؤسسات القطاع العام السوداني. حيث قامت الدراسة علي فرضيات منها وجود نظام رقابة داخلية جيد كفيل بصيانة وحماية الأصول من الاستخدام غير المشروع وقد تسهم السياسات العامة في أضعاف النظم الرقابية الداخلية وضعف وسائل رقابة الدولة علي القطاع العام يؤثر علي الرقابة الداخلية. إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الاستنباطي لتحديد فروض البحث والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لتحليل واختبار الفروض والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها المشاكل الخاصة بالرقابة الداخلية والعوامل المؤثرة عليها معقدة جداً ولا يتم إسناد المهام حسب المؤهل أو الخبرة أو الدرجة الوظيفية. أوصت الدراسة باتخاذ سياسة واضحة فيما يتصل بحسابات الحكومة في البنوك التجارية وفي الطيران المدني يجب تغيير الدورة المستندية الحالية للمصروفات بالعمليتين المحلية والأجنبية وتطبيق النموذج المقترح بواسطة الباحث.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذة الدراسة تناولت دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول بينما تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك.

[1] عبد المحسن إسماعيل محمد عبد الله،دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا2006م).

(7)دراسة هشام (2007م)[1]:

تناولت الدراسة دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية

هدفت الدراسة إلي تحديد مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية في البنوك وأهمية الرقابة الداخلية في البنك ودور الرقابة الداخلية في تطوير العمل الإداري والمالي بالبنك. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل دور الرقابة الداخلية في اكتشاف المخاطر أو التنبيه لحدوثها والتي قد يتعرض لها البنك قبل وقوعها حيث يمكن التحوط لهذه الثغرات التي يؤدي إلي حدوث المخاطر والعمل علي تلافيها أو معالجتها بعد وقوعها وسد الثغرات التي تؤدي إلي حدوث المخاطر أو معالجة الآثار الناجمة عن حدوثها حتى لا تستفحل وتؤثر علي المصرف وتعيق تحقيق أهدافه حيث قامت علي فرضيات منها ضعف الهيكل الإداري يؤدي إلي ضعف نظام الرقابة الداخلية وبالتالي وجود المخاطر.وأعتمدتالدراسه علي مناهج متعددة الجوانب منها المنهج الوصفي والتاريخي في جمع البيانات والمعلومات والمنهج الاستقرائي في تحليل البيانات والمعلومات الواردة بالبحث ومن ثم استخلاص النتائج.وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها تبعية نظام الرقابة الداخلية للإدارة التنفيذية بالبنك يضعف فاعليته وبالتالي عدم القيام بالدول المنوط به. أوصت الدراسة علي ضرورة رفع كفاءة وتأهيل موظفي المراجعة والتفتيش واستمرارية تدريبهم في ظل التطور التقني حتى يمكن كشف التلاعب والممارسات السالبة التي حدثت في ظل التقنية المتطورة.

تلاحظ الباحثة الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية بينما تناولت الدراسة الحالية دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك.

[1] هشام الدين عبد السلام محمد احمد،دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،2007م).

الفصل الأول

مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

المبحث الأول : مفهوم الرقابة الداخلية

المبحث الثاني : أسس وإجراءات الرقابة الداخلية

المبحث الأول

مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

أولاً :- مفهوم الرقابة الداخلية :-[1]

وفقاً لأحد تعريفات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فإن الرقابة الداخلية تشمل تخطيط التنظيم الإداري بالمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل وإجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة علي أصوله واختبار دقة البيانات المحاسبية به ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاية في أعماله وتشجيع تنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

أهم فروع الرقابة الداخلية:-

قد صار من الأمور المتعارف عليها أن المفهوم الشامل للرقابة الداخلية يحتوي علي ثلاثة فروع يحقق كل منها هدفاً أو عدة أهداف بحيث تتكامل معا لتحقيق الرقابة.

وهذه الفروع تشمل مايلي :-

1/ رقابة إدارية :-

وتتضمن الخطة التنظيمية للمشروع وما يرتبط بها من وسائل وإجراءات تهتم أساسا بتحقيق أكبر كفاية ممكنة مع ضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المقررة.

وتتحقق هذه الرقابة الإدارية من خلال تطبيق عدة وسائل ومن أهمها :-

أ/ الموازنات والتكاليف المعيارية.

ب/ التحليل الإحصائي.

ج/ دراسة الأعمال (دراسة الوقت والحركة).

د/ الرقابة علي الجودة.

هـ/ الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية وخرائط الهيكل التنظيمي للمشروع.

و/ برامج تدريب العاملين.

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة ، أصول المراجعة،(عمان: مطبعة زمزم ، 2011م)، ص24

ز/ تقارير الأداء والكفاءة.

2/ رقابة محاسبية :-

وتشمل كافة الوسائل والإجراءات التي تهتم بالتحقيق من دقة البيانات المحاسبية ومأمونيتها (الاعتماد عليها) سواء كان ذلك في مرحلة تسجيل البيانات أم في مرحلة تبويبها أم عند عرضها وتحليلها.

3/ الضبط الداخلي :-

ويقصد به كافة الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلي الضبط التلقائي لعملية المشروع بصفة مستمرة كأن يكون العمل الذي يقوم به أحد الأفراد بالمنشأة متمماً لعمل فرد آخر ومراقبا له في نفس الوقت تلقائياً مما يضمن حسن سير العمل والمحافظة علي أموال المشروع وتلافي الوقوع في الأخطاء أو الغش أو اكتشافه في وقت ملائم إذا ما وقع فعلاً.

يتحقق الضبط الداخلي من خلال :-

1/ تقسيم العمل.

2/ تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات بوضوح.

3/ الفصل بين المسؤوليات الوظيفية كأن يتم فصل الواجبات المتعلقة بالمحافظة علي الأصول عن تلك التي تختص بإثباتها في السجلات ،حيث يمكن حماية موجودات المنشأة من أي سوء استعمال أو ضياع.

أهم مقومات الرقابة الداخلي[1]

أهم مقومات الرقابة الداخلية تشمل ما يلي:-

1/ وجود خطة تنظيمية سليمة علي أن يراعى في شأنها ما يلي :-

أ/ ضرورة تطبيق سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لتأهيله وخبرته وكفاءته وأمانته.

1- المرجع سابق ،ص25

ب/ التوصيف السليم للوظائف بما يساعد علي تحقيق أهداف عمليات : اختيار العاملين ، وتدريبهم ، وترقيتهم.

ج/ وضع مستويات سليمة وواقعية الأداء بما يضمن تحقيق أقصى كفاية ممكنة للمشروع ككل.

د/ التقسيم السليم للعمل مع مراعاة تكافؤ السلطة مع المسئولين

أهداف الرقابة الداخلية :-

ينبغي علي إدارة المنشآت متوسطة وكبيرة الحجم علي وجه الخصوص أن تطبق نظاماً سليماً وملائماً للرقابة الداخلية بالمشروع من حيث طبيعة وحجم النشاط بمثل هذه المنشأة ومن أهمها ما يلي :-

1/ توفير بيانات ومعلومات سليمة يمكن الاعتماد عليها في القيام بالوظائف المختلفة من تخطيط ورقابة وتقويم أداء واتخاذ قرارات.

2/ حماية موجودات المشروع والمحافظة علي مستندات وسجلاته.

3/ المساهمة في زيادة الكفاءة بالمشروع من خلال تلافي أي أعمال غير ضرورية والمعاونة في منع أو تقليل حدوث الضياع والاختلاس والسرقات والغش والأخطاء العمدية.

4/ التشجيع علي تنفيذ السياسات الإدارية المرسومة.

وسائل وأدوات دراسة نظام الرقابة الداخلية :-[1]

من أهم هذه الأدوات والوسائل يمكن الإشارة علي ما يلي باختصار شديد :-

1/ **المطبوعات :-**

إذ يتمكن المراجع من خلال رجوعه إلي الكتيبات المطبوعة مثال (كاللوائح التنظيمية المختلفة ، والهياكل التنظيمية للمشروع ، والتعليمات المالية الواجب إتباعها ....الخ) من أن يتعرف علي قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية المقرر إتباعها بالمنشأة.

1- المرجع سابق،ص26

2/ استقصاءات والاستفسارات وغيرها :-

يمكن للمراجع من خلال ذلك أن يتوصل إلي جميع بيانات بطريقة منتظمة عن النظام المطبق للرقابة الداخلية.

3/ فحص النظام المحاسبي :-

عند فحص النظام المحاسبي يقوم المراجع بالحصول علي البيانات اللازمة في قوائم ثلاث وهي:-

1/ قائمة الدفاتر المحاسبية وبأسماء المسئولين عن إنشائها ومراجعتها داخلياً.

2/ قائمة بأسماء الأشخاص المسئولين عن الاحتفاظ بعهدة الأصول.

3/ قائمة بيان طبيعة المستندات المثبتة لحركة الأصول الواردة للمنشأة والصادرة منها والدورة المستندية لتلك المستندات .

الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات :-

تكنولوجيا المعلومات تقسم إلي ثلاثة أنواع وسيتم وضع كل نوع مع الإيجاز لواقع الرقابة الداخلية بها كما يلي :-

1/ الرقابة الداخلية في بيئة أنظمة الحاسبات الشخصية المستقلة :-

قد تتعرض الحاسبات الشخصية المستقلة للسرقة والأضرار المادية والوصول غير الرسمي أو سوء الاستعمال ، وبالتالي يؤدي ذلك إلي خسارة المعلومات المخزنة ، ولذلك فإنها تحتاج إلي ضوابط لتحقيق الأمن للأجهزة لتقيد الوصول إليها عندما لا تكون في الاستعمال باستخدام الأقفال أو استعمال جهاز إنذار ، وقد تتعرض البرامج إلي خطر تغيرها بدون ترخيص مما يعني ضرورة وضع أسماء سرية للملفات واستخدام الشفرة والتوثيق وتطوير وصيانة البرامج ووضع الخطط اللازمة لها وتحديد الواجبات والمسؤوليات للموظفين.

2/الرقابة الداخلية في بيئة أنظمة الحاسبات المباشرة :-

يوجد هنا بعض الضوابط العامة في أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب مثل :- ضوابط الوصول للبرامج من خلال كلمات السر، وضوابط صيانة وتطوير البرامج.

3/الرقابة الداخلية في بيئة أنظمة قاعدة البيانات :-

تتطلب هذه الرقابة تحديد واضح لطبيعة مهام إدارة قاعدة البيانات وكيفية إنجازها وهي تحدد هيكل قاعدة البيانات والمحافظة علي سلامة وأمن واكتمال البيانات ومنع إدخال بيانات غير كاملة وتنسيق أعمال الحاسوب ومراقبة أداء النظام وتوفير الدعم الإداري.

فهم الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات[1] :-

يظل هدف الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة متماثلاً في كافة النظم اليدوية، والنظم غير المعقدة للتشغيل الإلكتروني للبيانات والنظم المعقدة للتشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك حتي يمكن المساعدة في تحديد مدى مناسبة الرقابة الداخلية الموجودة وحجم الأدلة التي سيتم جمعها

طبيعة نظام الرقابة الداخلية[2] :-

هو كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلي هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفؤة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب وهي تتكون مما يلي :-

1/ بيئة رقابية :-

وتعني الموقف العمومي المدراء والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته للمنشأة.

2/ نشاطات الرقابة :

---

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية (عمان : دار الراية، 2009م) ،ص53.

[2] المرجع السابق ،ص57

وتعني تلك السياسات والإجراءات التي إعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة.

3/ تقييم المخاطر :-

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي تواجهها الشركة سواء من المؤثرات الداخلية أو المؤثرات الخارجية.

4/ المعلومات والاتصالات :-

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلي الإدارة وإلي آخرين يحتاجونها داخل الشركة وذلك شكل وإطار زمني يساعدهم علي القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى.

5/ مراقبة النظام :-

تعمل علي تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشر.

إن الرقابة الداخلية تتم داخل السلطة التنفيذية، يقوم بها المديرون والرؤساء من موظفي الدولة علي مرؤوسيهم أو يقوم بها بعض الموظفين التابعين لوزارة المالية (محاسبو الإدارة) المنتشرين في جميع الوزارات ومصالح وهيئات الحكومة، أي أن الرقابة الإدارية تقوم بها السلطة التنفيذية علي بعضها البعض وهي تمارس أساساً علي النفقات العامة، أكثر من ممارستها علي الإيرادات العامة والرقابة الإدارية نوعان، رقابة سابقة علي الصرف ورقابة لاحقة له.

وتكون الرقابة سابقة علي الصرف إذا ما تمت المراجعة والرقابة قبل عملية الصرف، وتتطلب هذه الرقابة موافقة الجهات المختصة قبل الارتباط والالتزام بدفع مبلغ معين وقد تقوم بهذه الرقابة جهات داخلية تابعة للجهة أو الإدارة نفسها التي تقوم بعملية الصرف، مثل أقسام المراجعة والتدقيق والوزارات أو عن طريق محاسب الإدارة، وتكون مهمة الرقابة الداخلية السابقة

علي الصرف التحقيق من أن أوامر الصرف مطابقة للقواعد والأحكام المالية والمقررة في الموازنة العامة.

وتتناول الرقابة الداخلية المجالات التالية :-[1]

1/ **الرقابة علي الحسابات** :وتتم هذه الرقابة بقيام محاسب الإدارة إعداد ميزان مراجعة شهري أو ربع سنوي لكل وزارة أو إدارة حكومية.

2/**الرقابة علي الخزينة وعلي المخازن:** وهي القيام بعملية الجرد المستمر والمفاجئ لرصد الخزينة ولرصيد المواد والمستلزمات الموجودة في المخازن والمستودعات والتأكد من عدم وجود الاختلاسات والسرقة والمخالفات المالية

الرقابة الداخلية علي النقدية :-[2]

تنطوي العمليات النقدية بطبيعتها علي درجة كبيرة من احتمال ارتكاب التلاعب والاختلاسات بشأنها وذلك لما يتوفر فيها من إغراءات، ولسهولة نقلها وتداولها وعدم إمكان تحديد مصدرها بالنسبة لمن يمتلكها.

وبناء عليه فان العمليات النقدية تحتاج لوجود نظام دقيق للرقابة الداخلية، يعمل علي إحكام الرقابة علي حركتها وعلي الرصيد المتبقي منها في نهاية السنة المالية وذلك للمحافظة عليها والكشف عن أي تلاعب بمجرد وقوعة.

الرقابة الداخلية علي الأصول الأخرى:-

عند قيام المراجع بدراسة وتقييم نظام المراقبة الداخلية للمنشأة الخاضعة للمراجعة يجب عليه إعطاء بند الاستثمارات خصوصية معينة نظراً لطبيعته المختلفة عن حسابات الأصول الأخرى.

وفيما يلي أهم المقومات والعناصر التي يجب أن تتوفر في نظام الرقابة الداخلية لكلتا الحالتين :-

---

[1] خالد شحاتة الخطيب وأخر ، أسس المالية العامة ،(عمان :دار وائل للنشر ،2003م)،ص320

[2] حازم هاشم الألوسي، الطريق إلي علم المراجعة والتدقيق ،(طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2006م) ،ص131

1/ نظام الرقابة الداخلية للاستثمارات :-

أ/ موافقة الإدارة العليا للمنشأة علي كافة القرارات المتعلقة بالاستثمار.

ب/ أن تكون كافة الاستثمارات مسجلة باسم المنشأة.

ج/ أن لا يكون تنفيذ وتسجيل العمليات الخاصة بالاستثمار تحت مسؤولية نفس الموظف.

2/ نظام الرقابة الداخلية علي الأصول الأخرى :-

تحتاج الحسابات الفرعية للأصول الأخرى، أي الإيرادات المستحقة، والتأمينات لدى الغير، والمصاريف المدفوعة مقدماً ، والنفقات الايرادية المؤجلة إلي وجود ضوابط رقابية ومنها :-

أ/ وجود سياسات محاسبية مكتوبة لمعالجة أرصدة هذه الحسابات.

ب/ ثبات السياسات المحاسبية المعالجة لأرصدة الأصول الأخرى.

ج/ حفظ العقود المعينة لهذه الأرصدة، كتأمينات الماء والكهرباء وعقود إيجار المباني مثلاً لدى جهة مختصة في المنشأة.

الرقابة الداخلية علي بنود قائمة الدخل :-[1]

قبل شروع المراجع في تنفيذ الإجراءات الجوهرية لبنود\ قائمة الدخل فإنه يقوم بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لهذه البنود حيث يسعى المراجع إلي تحقيق هدفين من خلال هذا الفحص والتقييم وهما :-

1/ تحديد نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية لكل بند، والتي ستؤثر علي طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات التوصيلية لاحقاً.

2/ اكتشاف مواطن الضعف الرئيسية في نظام الرقابة والتي يجب إبلاغها لإدارة المنشأة.

[1] المرجع السابق،ص158

الرقابة الداخلية علي المبيعات :-

تعتبر مبيعات السلع (أو إيراد الخدمات) المصدر الرئيسي للإيرادات في أي مشروع لذلك يجب أن يتأكد المراجع من وجود إجراءات وضوابط داخلية محكمة تحد من حدوث أي مخالفات وأخطاء في المبيعات وما يتصل بها من عمليات.

الرقابة الداخلية علي تكلفة البضاعة المباعة :-

تعتبر المشتريات نشاطاً مهماً من أنشطة المنشآت الصناعية والتجارية. وتتوزع مسؤولية تولي الأعمال الخاصة بالمشتريات علي عدة إدارات أهمها إدارة المشتريات والمخازن والحسابات.

ويجب أن لا يتم الشراء إلا بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب لغرض استمرار المنشأة بنشاط وعدم توقف هذا النشاط.

أهم العناصر التي يجب أن تتوفر في نظام الرقابة الداخلية علي بند المشتريات[1]

أ/ تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى ونقطة إعادة الطلب لكل نوع من أنواع المشتريات.

ب/ إتباع نظام المناقصات بين الموردين للحصول علي أفضل الأسعار، كالمناقصة العامة أو المناقصة المحدودة.

ج/ استخدام نمازج لأوامر شراء مسلسلة الأرقام، ومعتمدة من قبل مدير مفوض.

د/ ضرورة فحص وعد البضائع عند استلامها.

هـ/ استخدام أماكن ومعدات جيدة لحفظ المخزون وحمايته من التلف أو الضياع أو السرقة.

و/ جرد المخزون دورياً، لاكتشاف المخزون المتقادم أو الفائض أو بطء الحركة.

ز/ سداد حسابات الدائنين بعد التحقق من صحة القيمة والتبويب والتسجيل واستخدام المجاميع الرقابية المطابقة.

---

[1] المرجع السابق،ص255

إجراءات الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظم الحاسبات الإلكترونية :-[1]

يسهم نظام المعلومات المحاسبية بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المنشأة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات فوائدها المرجوة ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة وتقدم في التوقيت المناسب، وهذا يعني ضرورة الأخذ بإحداث تقنية مناسب للمعلومات لذا تستخدم المنشات الحاسبات الإلكترونية في تشغيل بياناتها وذلك لما توفره من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك البيانات.

يمكن القول أن استخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات قد أدى إلي خلق بيئة ساعدت علي الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش وانتشار فيروسات الحاسبات، إلي الحد الذي يؤثر علي كفاءة وفاعلية هذه النظم ويمكن الحد من هذه الأخطاء والمخالفات من خلال بناء نظام جيد للرقابة الداخلية.

تطور الرقابة الداخلية :-[2]

لقد تطورت عملية الرقابة والتدقيق من حيث النطاق بعد أن كانت كاملة تفصيلية، أصبحت كاملة اختباريه والقيام باختبارات متعددة للتأكد من صحة البيانات، وهنالك عدة عوامل ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية وهي :-

1/ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها :-

أن النمو الضخم في حجم الشركات، وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان،الاعتماد علي وسائل هي في صميم الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وغيرها.

2/ اضطرار الإدارة إلي تفويض السلطات والمسؤوليات إلي بعض الإدارات الفرعية بالمنشأة:-

---

[1] عبد الوهاب نصر علي وآخرون ،الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة ،(الإسكندرية: الدار الجامعية ،2008م)،ص11

[2] خالد أمين عبدالله ، علم تدقيق الحاسبات ،(عمان :دار وائل للنشر ،2004م)،ص225

نجد هذا واضح في شركات المساهمة، حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفرعية لها، بسبب تباعدهم، وكثرة عددهم، لذلك أهم ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين يسندوه الإدارة إلي عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة) ومجلس الإدارة لا يستطيع إدارة جميع أعمال المنشأة بمفرده، لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلي إدارات الشركة المختلفة، ويقوم مجلس الإدارة بالرقابة علي أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق مقاييس ووسائل وإجراءات الرقابة الداخلية.

3/ **حاجة الإدارة إلي بيانات دورية ودقيقة :-**

لابد لإدارة المشروع من الحصول علي عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات، ورسم السياسات المستقبلية، ومن هنا لا بد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة.

4/ **حاجة إدارة المشروع إلي حماية وصيانة أموال المشروع :-**

علي الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم، يمنع الأخطاء والغش والتزوير، أو لتقليل احتمال ارتكابها.

5/ **حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلي بيانات دقيقة :-**

تحتاج الجهات الحكومية إلي بيانات دقيقة حول المنشات المختلفة العامة في الدولة تستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية، الأمر الذي يتطلب وجود نظام قوي للرقابة الداخلية.

6/ تطور إجراءات التدقيق :-

فقد تحولت عملية التدقيق من كاملة تفصيلية إلي اختيارية تعتمد علي أسلوب العينة الإحصائية الذي يعتمد علي درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعملة في المشروع المعين.

مما سبق ترى الباحثه أن الرقابة الداخلية تشمل تخطيط التنظيم الإداري بالمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل وإجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة علي أصوله واختيار دقة

البيانات المحاسبية، كما هدفت الرقابة الداخلية الي حماية موجودات المشروع والمحافظة علي مستنداته وسجلاته.

المبحث الثاني

أسس وإجراءات الرقابة الداخلية

إجراءات الرقابة الداخلية في بيئة الحاسوب:[1]

حتى تحقق الرقابة الداخلية أهدافها ينبغي توافر تقسيم ملائم للواجبات، ففي نظام معلومات يدوي لا يحتمل أى موظف بمفرده المسئولية الكاملة عن العملية كما ينبغي التثبت من عمل الموظف من خلال عمل موظف آخر يعالج جوانب أخرى من نفس العملية وتقسيم العمل بهذا الأسلوب يحقق رقابة تلقائية ويكفل دقة السجلات والتقارير ويحمي الشركة من الخسائر الناجمة عن الاحتيال والتلاعب.

بينما في نظام معلومات يحتوي علي الحاسوب فإن هذا العمل يكون عادة موزعاً علي العديد من الموظفين يستطيع الحاسوب انجازه، وبالتالي فإن دمج الأنشطة وتوحيد الوظائف يغدو أمراً متوقعاً، نظراً لقدرة الحاسوب علي معالجة العديد من الجوانب المترابطة في العملية، حيث يستطيع نظام الحاسوب للرواتب الحفاظ بملفات عن الموظفين تتضمن معلومات عن الأقدمية والتأمين وما شابه ذلك وحساب راتب الموظف وتوزيع تكاليف العمل،وتحصيل شيكات الدفع، وسجلات المدفوعات.

ورغم دمج العديد من الوظائف في نظام الحاسوب فإن أهمية الرقابة الداخلية لم يتضاءل علي الإطلاق، والعوامل الأساسية التي تقوم عليها الرقابة الداخلية تبقى ذات أهمية ففصل الواجبات وتحديد المسئوليات بوضوح تبقى العناصر الأهم، وعلي أى حال فقد تعززت هذه العوامل والمفاهيم الرقابية التقليدية بالرقابة الموضوعة ضمن برنامج الحاسوب وذلك الموجود في البنية المادية للحاسوب وتقسم إجراءات الرقابة الداخلية في بنية الحاسوب إلي ثلاثة أقسام:-

---

[1] رأفت سلامة محمود وأخرون،علم تدقيق الحسابات ،(عمان :دار المسيرة،2011م)،ص122

1/إجراءات الرقابة العامة

2/إجراءات الرقابة التطبيقية

3/إجراءات رقابة المستخدم

اذ بينما تنطبق إجراءات الرقابة علي جميع تطبيقات الحاسوب فعلى إجراءات الرقابة التطبيقية وإجراءات رقابة المستخدم تتعلق بتطبيق محدد دون غيره، كتحضير جدول الرواتب مثلاً وتتضمن إجراءات الرقابة التطبيقية كلاً من إجراءات الرقابة المبرمجة التي تكتب ضمن برامج الحاسوب، وإجراءات المتابعة اليدوية التي تنفذ عند توليد الحاسوب لتقارير الاستثناء.

أما إجراءات رقابة المستخدم فهى تلك التي يقوم بها المستخدمون للتأكد من دقة وشمول تقارير الحاسوب

إجراءات الرقابة العامة في بيئة الحاسوب:

تعتبر إجراءات الرقابة العامة سياسات رقابية عريضة على مستوى إدارة الحاسوب وقابلة للتطبيق في أى نظام من النظم الالكترونية وتشمل على النواحي التالية:-

1/الهيكل التنظيمي لوظيفة نظام المعلومات:

بسبب قدرة الحاسوب على معالجة البيانات بشكل كفء فقد ازداد الاهتمام لجمع أداء العديد من وظائف معالجة البيانات، ففى النظام اليدوي أو الميكانيكي كان جمع الوظائف هذا يعتبر أمراً لا يتوافق وتحقيق رقابة داخلية قوية، فمثلاً تكون وظيفة تسجيل المبالغ النقدية المستلمة في النظام اليدوي عادة مفصولة عن مسئولية ترحيل القيود إلي الحسابات المدينة الفرعية، ولان كلاً من هذه الوظائف تعتبر عنصر رقابة على الأخرى فعند تحويل هاتين الوظيفتين إلى موظف واحد سيسمح له ميل أو حافز لحجب أخطائه أما الحاسوب المبرمج بشكل جيد فليس له ميل أو حافز لحجب أخطائه ويستطيع القيام بوظيفتين في آن واحد.

ومن الواضح أن برامج الحاسوب وملفات البيانات لا يمكن تعديلها دون استخدام معدات الحاسوب، ولكن إحداث تغييرات لن تترك دليلاً ملحوظاً، لذلك ينبغي تنظيم قسم نظم

المعلومات بشكل يمنع الموظف من الوصول غير الملائم إلى المعدات والبرامج أو ملفات البيانات ويتحقق ذلك من خلال وضع حدود واضحة للسلطة والمسئولية، وفصل الوظائف، والتحديد الدقيق للواجبات. فعند نظم المعلومات المنظمة بشكل جيد يجب أن يتضمن الفصل التالي للمسئوليات:

أ-إدارة نظم المعلومات: يجب ان يشرف مدير نظم المعلومات على سير العمل في القسم، ومن الممكن أن يكون رئيسه نائب الرئيس للخدمات الإدارية أو المالية أو المراقب.

ب-تحليل النظم: محللو النظم هم المسئولون عن تصميم نظام المعلومات فبعد تحديد أهداف الشركة ومتطلبات الأقسام المستخدم للحاسوب.

ج-برمجة التطبيقات: انطلاقاً من المواصفات التى قام محللو النظم بوضعها يقوم مبرمجو التطبيقات بتصميم المخططات التدفقية لبرنامج الحاسوب الذي يتطلبه النظام.

2/إجراءات توثيق أو تطوير او تعديل النظم والبرامج الجديدة:

إن وجود مثل هذه الإجراءات يحقق اهدافاً متعددة منها:

أ- مساعدة الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات بطريقة واضحة والتأكيد للإدارة بان سياستها المرسومة يتم تنفيذها بدقة.

ب- مساعدة المدققين في دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية

ج- مساعدة محللي الأنظمة وكذلك المبرمجين علي اعتبارها مصدراً يمكن الرجوع إليه عند اللزوم

3/الوصول إلي البرامج والبيانات:

يجب أن يحتوي كل نظام حاسوب علي رقابة امنية كافية لحماية المجلدات والملفات والبرامج من الضياع والتلف ووصول أشخاص غير مرخص لهم إليها.

إجراءات الرقابة التطبيقية:

تتمثل إجراءات الرقابة التطبيقية بنوعين من الرقابة هي:-

أ-الرقابة علي المدخلات:

هي الرقابة التي تتعلق باستلام البيانات من الإدارات المختلفة وتحويلها إلي بيانات قابلة للقراءة بواسطة الجهاز

ب-الرقابة مع التشغيل:

تهدف هذه الرقابة إلي إعطاء تأكيد معقول بأن تشغيل البيانات قد تم تنفيذه بحسب الغرض الموضوع لكل تطبيق من التطبيقات.

واهم أنواع الرقابة علي التشغيل:

أ- مراجعة مجموع عدد المستندات. إن هذا الإجراء يهدف إلي جمع عدد من المستندات أو العمليات أو السجلات التي تم تشغيلها إلكترونياً في كل مجموعة.

ب- مراجعة مجموعات قيم المستندات: إن هذا الإجراء يهدف إلي جمع قيم الحقل نفسه في كل مستندات المجموعة.

ج- مجموعة من البيانات ذات الطبيعة المختلفة مكونة مجموعة واحدة مع المجموع نفسه المعد مسبقاً.

إجراءات رقابة المستخدم:

وهي مصممة لاختبار دقة وشمول العمليات المعالجة بالحاسوب وعادة ما تكون مصممة للتأكد من موثوقية مخرجات الحاسوب ورغم أن إجراءات رقابة المستخدم هذه هى فعالة إلي حد كبير فإنه من الأكثر كفاية تطبيق إجراءات رقابة التطبيق الفعالة أن لا يقوم المستخدمون الا باختبار معقولة اجمالي المخرجات.

اختبارات إجراءات الرقابة الداخلية[1]:

اختبارات إجراءات الرقابة العامة:

[1] المرجع السابق ،ص135.

عادة ما يبدأ المدققون في اعتبارهم لإجراءات الرقابة بالحاسوب من خلال اختبارات إجراءات الرقابة العامة وهذا الأسلوب فعال نظراً لان فعالية الإجراءات التطبيقية لتطبيق معين تتوقف علي وجود رقابة عامة فعالة علي جميع أنشطة الحاسوب.

فعلي سبيل المثال لن يستطيع المدققون الحصول علي أدلة تدقيق كافة اذا قاموا بفحص الرقابة المبرمجة في برنامج الرواتب في بيئة يستطيع فيها المبرمجون بسهولة القيام بتعديلات غير مرخصة علي أى برنامج.

اختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية:

تتفاوت هذه الاختبارات إلي حد كبير وفقاً لطبيعة النظام والتطبيق، ففى نظام المعالجة الدفعية علي سبيل المثال يمكن اختبار رقابة المدخلات عن طريق تحليل تسلسل أرقام المستندات الأصلية في دفعات معينة، ومراجعة وتدقيق التلاؤم بين المجموعات الرقابية للدفعة ومقارنة المجموعات الرقابية بمخرجات الحاسوب.

اختبارات إجراءات رقابة المستخدم:

تتفاوت هذه الاختبارات بشكل كبير وفقاً لطبيعة الرقابة أن الهدف الأساسي منها هو التأكد من أن المستخدمين يقومون كحد أدنى باختبار منطقة مخرجات الحاسوب لذلك تتضمن الاختبارات عادة سؤال المستخدمين عن الإجراءات الاختبارية المنفذة وفحص أى توثيق موجود الإجراءات التنفيذية لتحقيق الرقابة الداخلية وأسسها:

لابد من اتخاذ تلك الإجراءات التالية وهي:-

1/إجراءات تنظيمية وإدارية:

أ-تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل

ب-توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من البداية للنهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر

ج-توزيع المسئوليات بشكل واضح يساعد علي تحديد تبعه الخطأ أو الإهمال

د–تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:–

1/وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها

2/وظيفة تنفيذ العمليات

3/وظيفة الاحتفاظ بعهدة الاصول

4/وظيفة القيد والمحاسبة

هـ–تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة

2/إجراءات محاسبية:

وتضم النواحي التالية:–

أ–إصدار تعليمات بوجود إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لان هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال

ب–إصدار التعليمات بعدم إثبات أى مستند مالم يكن معتمداً من الموظفين المسئولين، ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى

ج–عدم اشتراك موظف في مراجعة عمل قام به، بل يجب أن يراجعه موظف آخر

د–استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود إلي سرعة انجاز العمل

هـ–استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية

3/إجراءات عامة:

تضم النواحي التالية:–

أ– التأمين علي ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها

ب– التأمين علي الموظفين في حوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة

ج- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر

د-استخدام وسيلة الرقابة الحدية، يجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسئولية، فقد يختص رئيس القسم مثلاً باعتماد الصرف في حدود عشرة دنانير بينما يختص رئيس الادارة باعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا

هـ-استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات، وعهدة الخزائن النقدية

أهم أسس الرقابة الداخلية لبعض عمليات المشروع:[1]

نتناول في هذا الجزء بعض أهم القواعد والأسس التي ينبغي مراعاتها في نظام الرقابة الداخلية لبعض العمليات التي يمكن أن تقوم بها المشروعات بصفة عامة وقبل أن يتم تناول بعض هذه العمليات، فقد يكون من الضروري الإشارة إلي أحد أهم الأسس التي ينبغي أخذها في الحسبان عند وضع نظام الرقابة الداخلية، وهو تحليل التكلفة والعائد.

وبمعنى آخر، فإن هذا الجزء يتناول تحليل التكلفة والعائد للمعلومات المحاسبية عن الرقابة الداخلية بصفة عامة ثم يلي ذلك دراسة بعض عمليات المشروع كالعمليات النقدية، والمشتريات، والمبيعات، والمخازن، كمجرد حالات تطبيقية توضح موضوع الرقابة الداخلية بشكل أكبر، ويتم ذلك على النحو التالي:

تحليل التكلفة والعائد للمعلومات المحاسبية عن الرقابة الداخلية: لا يعتبر مفهوم التكلفة والعائد أمراً مستحدثاً، إن عموماً قد درجو علي استخدامه عندما تواجههم مشكلة ما ويكون عليهم المفاضلة بين أكثر من وضع أو بديل لحلها، وأن كان ذلك لا يتم في إطار منهجي.

فأسلوب التكلفة / العائد يتضمن الموازنة بين مزايا وعيوب كل بديل متاح لحل مشكلة ما علي حدة، تم اختيار أفضل هذه البدائل في ضوء معايير أو مقاييس واضحة

[1] خالد امين عبد الله،التدقيق والرقابة في البنوك،(عمان:دار وائل للنشر،1988م)،ص166.

يقوم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالمشروع علي عدة أسس من أهمها:-[1]

1-التثبت من كفاية النقدية لمواجهة احتياجات المشروع ودون أن يؤدي ذلك إلي تعطيل النقود بلا مقتضى وعادة ما يتم ذلك عن طريق إعداد الموازنة النقدية، والتي تتضمن تقديرات المقبوضات والمدفوعات خلال فترة مستقبلية من حيث مصادرها وتوقيت الحصول عليها

2-التأكيد من علي إثبات جميع المتحصلات والمدفوعات النقدية في السجلات مع التحقق من أن ما تم تحصيله هو ما كان يجب تحصيله فعلاً وكذلك بالنسبة لما تم دفعه

3-التأكد من أن هناك إجراءات كافية لحماية أموال المشروع

بعض إجراءات الرقابة الداخلية علي المقبوضات

يراعي الآتي:-

1/عادة مايقوم الصراف بإعداد كشف حركة النقدية اليومية وكذلك إدارة الحسابات فيتم إجراء المطابقة بين الحركة الدالة علي المقبوضات في الكشفين معاً للتحقق من صحتها وشمولها لكافة العمليات حتى يتسنى لإدارة الحسابات القيد بالدفاتر المختصة بالنقدية.

2/بعد قيام الصراف بالإيداع لدى البنك وتسليم حافظة إيداع تدل علي قيامه بذلك، فإنه يتم مطابقتها مع حركة النقدية من واقع الكشفين المشار إليهما حتى يتم التحقق من عدم إساءة استعمال أموال المنشأة.

3/ ينبغي أن يقوم موظف مختص بتسليم الحوالات البريدية الواردة علي أن يقوم كل موظف آخر بإعداد الكشوف اللازمة لهذه الحوالات.

بعض إجراءات الرقابة الداخلية علي المدفوعات:

1/ ضرورة الفصل بين المدفوعات التي يتم صرفها عن طريق الخزينة وبين تلك التي تدفع عن طريق صندوق النثريات أو السلف.

[1] حامد طلبة أبو هيبة ، مرجع سابق ،ص49

2/ ينبغي أن تكون المدفوعات بشيكات كلما كان ذلك ممكناً مع وجود الرقابة الكافية علي دفاتر الشيكات التي لم تستخدم بعد.

3/ ضرورة الفصل بين واجبات من يقوم بإعتمادات مستندات الصرف عمن يقوم بتحضير وإعداد الإيصالات أو الشيكات المسحوبة عمن يقوم بالتوقيع الأخير عليها.

4/ يفضل دائماً إتباع نظام السلف المستديمة فيما يتعلق بتنظيم دفتر النثريات حتى يمكن تحديد عهدة الصراف في أى وقت مع مراعاة اعتماد مستندات الصرف الداخلية من موظف مسئول بخلاف من قام بالصرف والصراف.

5/ في كل الأحوال ينبغي ختم مستندات الصرف التي تم اعتمادها ودفع قيمتها بما يفيد صرفها وحتى لا تستغل مرة أخرى.

6/ ينبغي الاعتماد عن إصدار الشيكات لحامله بقدر الإمكان كما يجب عدم إصدار شيكات علي بياض.

7/ضرورة ألا تستخدم الشيكات " بدل فاقد " إلا بعد إجراء التحريات اللازمة عن فقد الشيكات الأصلية واتخاذ الاحتياطات الضرورية.

من الإجراءات المتعارف عليها في الرقابة الداخلية علي المخزون يمكن الإشارة إلي مايلي:-

1/ضرورة الاهتمام بصلاحية مكان المخزن ومناسبة للأصناف التي تخزن فيه.

2/ضرورة الفصل بين وظيفة الشراء، ووظيفة استلام المواد الواردة للمشروع ووظيفة الاحتفاظ بها في المخازن.

3/ضرورة وجود لوائح وتعليمات تتعلق:

أ-بأمناء المخازن: من حيث صلاحيتهم وكفاءتهم.....الخ

ب-بالمخازن:من حيث إجراءات استلام أو صرف بضائع.

4/عدم استلام مواد أو صرف مواد إلا بناء علي مستندات معتمدة من الموظف المختص في ضوء مسئولياته.

5/ضرورة القيد ببطاقات الصنف وبدفتر أستاذ المخازن بشكل منتظم مع إجراء المطابقة اللازمة بين بيانات الكميات فيها دورياً وعلي فترات قصيرة.

6/القيام بالجرد الفعلي من وقت لآخر وفي أوقات مفاجئة، ويمكن أن يكون ذلك بطريقة الاختبارات.

مما سبق ترى الباحثه أن رغم دمج العديد من الوظائف في نظام الحاسوب فإن أهمية الرقابة الداخلية لم تتضاءل علي الاطلاق، وعلي اى حال فقد تعززت هذه العوامل والمفاهيم الرقابية التقليدية بالرقابة الموضوعة ضمن برنامج الحاسوب.

الفصل الثاني

العمليات النقدية

المبحث الأول : مفهوم العمليات النقدية

المبحث الثاني : أسس الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية

المبحث الاول

مفهوم العمليات النقدية

نشأة النقود[1]:

لم تنشأ النقود دفعة واحدة بل نشأت وتطورت مع المجتمعات البشرية ففي البدايات الأولى من التاريخ البشرى كان حجم التجمعات البشرية قليلا،وكانت الحرفة الأولىالتي عرفها معظم البشر هيالصيد،والتي كان يسعى الأفراد من خلالها إلىإشباع حاجاتهم الذاتية فقط لذلك لم تنشأ حاجة حقيقية للمبادلة بين الأفراد.

وتدريجيا ومع ازدياد حجم تلك التجمعات وتطورها وظهور التجمعات الزراعية في تلك المرحلة (والتي تعد من أهمالأحداث التاريخية) تم تقسيم العمل على أساساجتماعي،بمعنىأن يتخصص البعض في الزراعة ، بينما البعض الآخرفى تربية الماشية.

وهنا ظهرت الحاجة إلى مبادلة الأفراد لتلك السلع الفائضة عن حاجاتهم مع بعضهم البعض،وبهذا نشأ نظام التبادل وأول صور عرفها الإنسان من هذا النظام هي المقايضة.

ويعتبر نظام المقايضة أول نظام تجارى أوجدته المجتمعات البشرية وهو نظام بدائي بسيط كان يعتمد عمله بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما،فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى.

تعريف النقود:-

هشىء ثابت لا تتغير قيمته كوحدة للحساب ويكون مقبولا من المجتمع كأداة لتسديد المدفوعات والديون والحصول على السلع.

وتعرف أيضابأنها سلعة تستخدم كوسيلة مبادلة بسلع أخرى ولتسوية الالتزامات التجارية.

كما تعرف بأنها كل شىء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية .

لذلك فانه يمكن تعريف النقود على أنها كل شىء يلاقى قبولا عاما كوسيط للمبادلة ويستخدم المدفوعات وإبراء الديون.

---

[1] أكرم حداد وآخرون،النقود والمصارف،(عمان:دار وائل للنشر،2008م)،ص15

يمكن القول بأنه لايعرف على وجه التحديد واليقين حتى استخدام الإنسان النقود لأول مرة ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشئون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة وان الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل.

وعلى ذلك يمكن ان تلعب التغيرات النقدية دورا أساسيافإحداث تغيرات مادية أو حقيقية فالزيادة فى النقود قد تؤدى إلى زيادة تشغيل الموارد الإنتاجية وإذا زادت النقود بدرجة أكثر من اللازم قد تؤدى هذه الزيادة إلى رفع الأسعار تعتبر النقود جزءا هاما وأساسيافي الهيكل الاقتصادي.

طبيعة النقود[1]:-

تعتبر النقود بأنواعها الحالية وبوصفها ذلك الشيءالذي يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزام (سلعة) ويتحدد ثمن النقود كسلعة من نوع خاص بقوى العرض منها الطلب عليها في السوق النقديويطلق على هذا الثمن سعر الفائدة.

تطور النقود[2]:-

استعمل الإنسان عبر تاريخ النقود الطويل العديد من السلع والأشياءالأخرى لتسهيل التبادل اى كنقود وبالرغم من عدم معرفتنا على وجه الدقة واليقين بداية هذا الاستعمال لأول مرة وكيفيته يمكن القول أن شكل النقود قد تطور تطورا هائلا فبعد ان كان في البداية سلعة عينية أو طبيعية ذات قيمة مادية لذاتها أصبحالآن مجرد مذكرة أو قيد مكتوب على قطعة من المعدن أو الورق أو الدفاتر فى البنوك التجارية.

الوظائف الأساسية للنقود[3]:-

يمكن القول ان الوظائف الأساسية للنقود هى الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها فى عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل على نطاق واسع وبالتالي الحصول على التخصص الوظيفيوالإنتاجيفي النظام الاقتصادي وهذه الوظائف تتبع من تعريف النقود وهى كوسيلة للمبادلة ووحدة الحساب والتقييم.

---

[1] المرجع السابق،ص20.

[2] عبد الحميد الغزالي وآخرون،اقتصاديات النقود والبنوك،(القاهرة:ب .ن،2004م)،ص23.

[3] المرجع السابق،ص44.

خلفية تاريخية عن تطور النقود وأهميتها[1]:-

على الرغم من تعدد أشكالوأنواع النقود تاريخيا إلا انه من المتفق عليه بان الإنسان قد عرفها منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت للتطور التدرجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى سادت في كل مرحلة من مراحل التطور وفى نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضافي توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان على مستوى الفرد فى تسيير متطلباته المعيشية أو على مستوى المجتمع عموما.

أهمية النقود[2]:-

ان هدف النشاط الاقتصاديللإنسان هو إشباع حاجاته المتعددة والتى لا تقف عند حد معين وتتمثل هذه الحاجات فى المأكل والمشرب والملبس والسكن ...الخ وقد مر إنتاج النقود فى مراحل متعددة من تطوره إلا ان الحاجة للنقود من خلال تطور حاجات الإنسانوإنتاجه فان الفرد يحتاج للنقود عندما زاد إنتاج الفرد عن استهلاكه.

أنواع السيولة[3]:-

يمكن إيجازأهمأنواع السيولة وعلى النحو التالي:-

أ / السيولة الساخنة: وهى تعبير عن مقدار متوسط ل (3) أيامأو حجم السيولة خلال اليوم الواحد والتي تعبر عن السيولة الباردة أو السيولة الدافئة عند انتقالها لتصبح سيولة ساخنة .

ب / السيولة الدافئة: وهى تعبير عن مقدار متوسطات السيولة ل (30) يوم إلى (60) يوم والتي تعبر عن سيولة المستثمرين قصيرة الأجل ومنها سيولة صناديق الاستثمار لكبار صناع السوق من مصاريف كبار وصناديق استثمارية لبنوك أوأفراد مستثمرين استثمار قصير الأجل.

ج/ السيولة البارردة: هى تعبير عن مقدار متوسطات السيولة ل (90) يوم ومافوقوالتي تعبر عن سيولة المستثمرين طويلة الأجل ومنها صناديق استثمارية طويلة الأجلأو صناديق حكومية او كبار صناع السوق.

---

[1] اكرم حداد،وآخر، مرجع سابق،ص22.

[2] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي،وآخر،النقود والمصارف،(عمان:دار الايام للنشر والتوزيع،2015م)،ص15.

[3] المرجع السابق،ص16.

وظائف السوق النقدي:-

على الرغم من ان الدولار يعد الآن هو العملة الرئيسية فى المدفوعات الدولية إلاأن بعض العملات قوية مثل المارك الألمانيوالإسترليني والين الياباني لازالت تتمتع بمكانة متزايدة فيهذا المجال . توجد عملات كثيرة ومتزايدة لازالت تتم فى سوق لندن أكثر من اى سوق عالمية أخربللخصم.ففي انجلترا نجد ان سماسرة الأوراق التجارية وبيوت الخصم يقترضون من البنوك التجارية عند سعر فائدة منخفض جدا لان القرض يمكن رده في خلال الأجلالقصير.وتعتبر هذه ميزة تتمتع بها البنوك الانجليزية لأنها تمدها بأصل مميز من أصولالسيولة،وبالتالي تمكن البنوك الانجليزية من الاحتفاظ باحتياطيات نقدية منخفضة بالمقارنة بمعظم البنوك العالمية الأخرى.

ويلاحظ أن توافر سوق جيد للنقد يجنب البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزيفإذا وجدت هذه البنوك مثلا ان لديها عجزا في السيولة فانه يمكنها استرداد جزء من قروضها في السوق النقديوبالتالي تجبر المشتركين الآخرينفي السوق على الاقتراض من البنك المركزي وهذا الاقتراض أكثر تكلفة بالنسبة لهؤلاء المشتركين لان البنك المركزي يتقاضى سعر فائدة أكثر ارتفاعا من السعر الذي يحصل على البنك التجاري سواء بالنسبة للقروض قصيرة الأجل ام بالنسبة لإعادة خصم الأوراق التجارية.

ويلاحظ ان دخول البنك المركزي مع البنوك التجارية في سوق النقد يعتبر من المميزات الواضحة للنظام المصرفيفى دولة من الدول في الوقت الحاضر.

تطورات السوق النقدي[1]:-

خلال السنوات الخمسين الماضية حدثت تطورات هامة أدت إلي التأثير في أسواق النقد في العالم، فاستخدم الكمبيالة كوسيلة من وسائل الدفع الدولية قد تناقض بدرجة ملحوظة والسبب الرئيسي أن الكمبيالة الأجنبية قد حل محلها لدرجة كبيرة جداً الحوالات المصرفية من دولة إلي أخرى فإذا تم استخدام الحوالة المصرفية فان المستورد يرسل حوالة بالكمية المطلوبة من النقود بعملة دائنة ويقوم بالدفع مستخدماً الشيكات الخاصة به. كما توجد حالياً وسيلة أخرى للدفع يتم

[1] المرجع السابق،ص30.

استخدامها في التجارة الخارجية وهي الاعتماد المستندي، وعلي الرغم من ان هذه الوسيلة والتي تتطلب استخدام الكمبيالة، فانه يتم سحبها علي البنك الأجنبي وليس علي التاجر

العوامل المحددة لحجم الرصيد النقدي في المصرف[1]:

هنالك عوامل خاصة ومباشرة تؤثر علي حجم الرصيد النقدي الموجود في كل مصرف من المصارف التجارية. ويمكن تشبيه خزانة المصرف (خزائن النقدية فيه وفي اى مؤسسة اخرى). والرصيد النقدي هو متجمع الفرق بين تدفقات الداخلة والخارجية شريطة ان تكون التدفقات الداخلة اكبر وأسرع من التدفقات الخارجة فهنالك عوامل تحدد حجم الرصيد النقدي هي:-

أ/عوامل الزيادة في الرصيد: تعمل العوامل التالية علي زيادة حجم الرصيد النقدي في المصرف وهي

1-إيداع ودائع أولية

2-زيادة راس مال المصرف

3-تحقيق رصيد دائن للمصرف لدى البنوك الأخرى نتيجة عمليات المقاصة

4-استرداد قيمة قروض كان المصرف قد منحها وهذا يؤدي إلي انخفاض حجم القروض وزيادة حجم النقدية

وظائف قسم الخزينة[2]:

يعتبر قسم الخزينة من أهم أقسام البنك فهو المسئول عن جميع العمليات النقدية التي تتم في البنك سواء منها المقبوضات أو المدفوعات والتي تنشأ عن عمليات مصرفية في أقسام البنك الأخرى ويتم ذلك من خلال:

1-الصندوق الرئيسي

2-الصناديق الفرعية والتى تقسم بدورها إلي:-

أ/صناديق المقبوضات

ب/صناديق المدفوعات

---

[1] مجدي محمود شهاب،اقتصاديات النقود والمال،(الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2002م)،ص141،ص142.

[2] زياد رمضان،وآخر،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك،(عمان:دار وائل للنشر،2006م)،ص125.

وقد يعهد إلى الصندوق الفرعي الواحد بعمليات القبض والدفع في أن معاً. ويعهد إلى موظف أو أكثر باستلام الصندوق الرئيسي والذى يشترط فيه ان يكون دقيقاً ونابها في عمله.

وتتلخص وظائف الخزينة الرئيسية بما يلي:-

1-تغذية الصناديق الفرعية كل يوم عمل بما يلزمها من نقد أثناء ساعات الدوام.

2-استلام النقد المتجمع لدى امناء الصناديق الفرعية

3-تغذية الفروع كل ما تحتاجه من نقد واستلام الفائض منه من هذه الفروع

وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات في[1]:

1-قبض ما يودع لديها من العملاء

-2- تسليم المتجمع لديها في نهاية كل يوم عمل إلى الصندوق الرئيسي

3-تنظيم المستندات والكشوفات المتعلقة بهذه المقبوضات

وظائف الصناديق الفرعية للمدفوعات في:

1-دفع الفيش المقدمة للصرف

2-تسليم المتبقي لديها في نهاية اليوم إلي الصندوق الرئيسي

3-تنظيم المستندات والكشوفات المتعلقة بهذه المدفوعات

4-استلام ما يلزمها من نقد صبيحة كل يوم عمل من الصندوق الرئيسي

المستندات والسجلات:

تنحصر المستندات والكشوفات والسجلات التي يقوم هذا القسم بمسكها وإعدادها في كل ما يلزمه للقيام بنشاطاته المبينة سابقاً وأهمها:-

مستندات إدخالوإخراج النقد الي ومن الخزينة الرئيسة والشيكات المقدمة للصرف، وكلبات التحويل، وكتب العملاء الواردة لذلك ومستندية الصرف وإيصالات دفع النقد والمذكرات الداخلية للبنك وكشف حركة النقد الوارد والصادر وحركة الصندوق الرئيس وسجل مخزون النقد المحلي والأجنبي وكشف يومية الخزينة.

المعالجة المحاسبية للنقدية:

أولاً:الخزينة الرئيسة والقيود المحاسبية هي:

[1] خالد امين عبد الله،العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة،(عمان:دار وائل للنشر،2000م)،ص53.

أ/إيداع راس المال في الخزينة الرئيسة:

××× من حـ/الخزينة الرئيسة

××× إلي حـ/راس المال

ب/دفع مبالغ إلي الصناديق الفرعية:

××× من حـ/الصندوق الفرعي رقم.....

××× إلي حـ/الخزينة الرئيسة

ج/استلام مبالغ من الصناديق الفرعية:

××× من حـ/الخزينة الرئيسة

××× إلي حـ/الصندوق الفرعي رقم....

د/إيداع مبالغ في البنك المركزي:

×××من حـ/البنك المركزي

××× الي حـ/الخزينة الرئيسة

هـ/سحب مبالغ من البنك المركزي

××× من حـ/الخزينة الرئيسة

××× إلي حـ/البنك المركزي

و/دفع مبالغ إلي الفروع المحلية

من حـ/فرع ....

إلي حـ/الخزينة الرئيسة

ز/استلام مبالغ من الفروع المحلية:

××× من حـ/الخزينة الرئيسة

××× إلي حـ/فرع.....

ثانياً: الصناديق الفرعية[1] –:

ان عمليات هذه الصناديق عمليات عرجاء من ناحية محاسبية بمعنى ان الصندوق الفرعي (سواء في حالة القبض أو الدفع) يشكل احد طرفي القيد المزدوج بينما الطرف الثاني تابعاً إلي أحد الأقسام الأخرى في البنك. هكذا تشكل صناديق المقبوضات دائماً الطرف المدين بينما

[1] المرجع السابق،ص 54،ص56.

تشكل صناديق المدفوعات الطرف الدائن. ولكن لابد ان يقوم قسم الخزينة بإجراء المطابقات اليومية للتاكد من المرحلة الحسابية والمستندية للعمليات المختلفة وذلك عن طريق

أ/مطابقة الرصيد الوارد في دفتر يومية الخزينة للخزينة الرئيسة والصناديق الفرعية مع الرصيد الوارد في كشف حركة النقد لكل صندوق وللخزينة الرئيسة.

ب/ممارسة الجرد الفعلي للخزينة للتأكد من مطابقة نتيجة ذلك الجرد مع الرصيد الظاهرة في يومية الخزينة.

ج/إعداد كشف خلاصة القيود اليومية وموجوداتها من النقد وتزويد قسم المحاسبة العامة ويومياته.

تعريف الشيك:

هو أمر صادر من الساحب إلي شخص آخر يكون معرفاً وهو المسحوب عليه بأن يدفع شخص ثالث أو لأمره او لحامل الشيك وهو المستفيد مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع علي الشيك.

تعريف الحساب الجاري:

هو الاتفاق الحاصل بين شخصين علي ان ما يسلم كل منهما للآخر بدفعات مختلفة من نقود وأموالوإسناد تجارية قابلة للتمليك يسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع ودين علي القابض وأن يكون لأى منهما حق مطالبة الاخر بما سلمه له بكل دفعة علي حدة حيث يصبح الرصيد النهائي وحده، عند اقفال هذا الحساب ديناً مستحقاً ومهبأ للأداء.

وظائف قسم الحسابات الجارية:

يتولي قسم الحسابات الجارية عملية فتح الحسابات الجارية للعملاء، المدينة منها والدائنة، وقبول الإيداعات نقداً أو خلافه وإعداد دفاتر الشيكات للعملاء، وتلبية طلبات العملاء المتعلقة بحساباتهم الجارية من سحب وتحويل، واحتساب الفوائد المدفوعة والمقبوضة والعمولات، والرقابة علي الحسابات غير المتحركة أو الجامدة وتنفيذ الأعمال المحاسبية المتعلقة بهذا القسم.

أنواع الحسابات الجارية:

تنقسم الحسابات إلي قسمين رئيسيين هما:

1/الحسابات الجارية الدائنة:يكون رصيدها في العادة دائناً، ويجري السحب منها بحرية تامة وبموجب شيكات أو ما يقوم مقامها، كما يجري الإيداع فيها نقداً او بشيكات وخلافه.

2/الحسابات الجارية المدينة: وتمثل تسهيلات ائتمانية يقدمها البنك لعملائه

إجراءات فتح الحساب الجاري:

تتلخص هذه الإجراءات فيما يلي:-

1/تعبئة نموذج طلب فتح الحساب الجاري وعدة نسخ من "بطاقات التوقيع" .

2/تقديم الوثائق الضرورية الخاصة بكل حالة علي حده.

3/تخصيص بطاقة حساب جار للعميل أشبه ما تكون بصفحة من دفتر الأستاذ تحمل اسمه وعنوانه وشروط الحساب من حيث سعر الفائدة وغير ذلك.

المعالجات المستندية والمحاسبية[1]:

يبين الشكل رقم (1/2/2) الخارطة التنظيمية لقسم الحسابات الجارية موضحاً عليها الوحدات الإدارية التابعة له (الخزينة، مراكز العملاء، الحسابات الجارية، مراجعة التوقيعات، بالإضافة إلي قسمين مكملين له هما التدقيق الداخلي، والحسابات العامة) والمجموعة الدفترية المستخدمة في هذه الوحدات.

وفيما يلي توضيح لعمل كل من المجموعتين المستندية والدفترية من خلال تحليل الدورات المستندية للعمليات التي يقوم بها قسم الحسابات الجارية.

[1] المرجع السابق،ص76..

شكل رقم (1/2/2)

الخريطة التنظيمية لقسم الحسابات الجارية

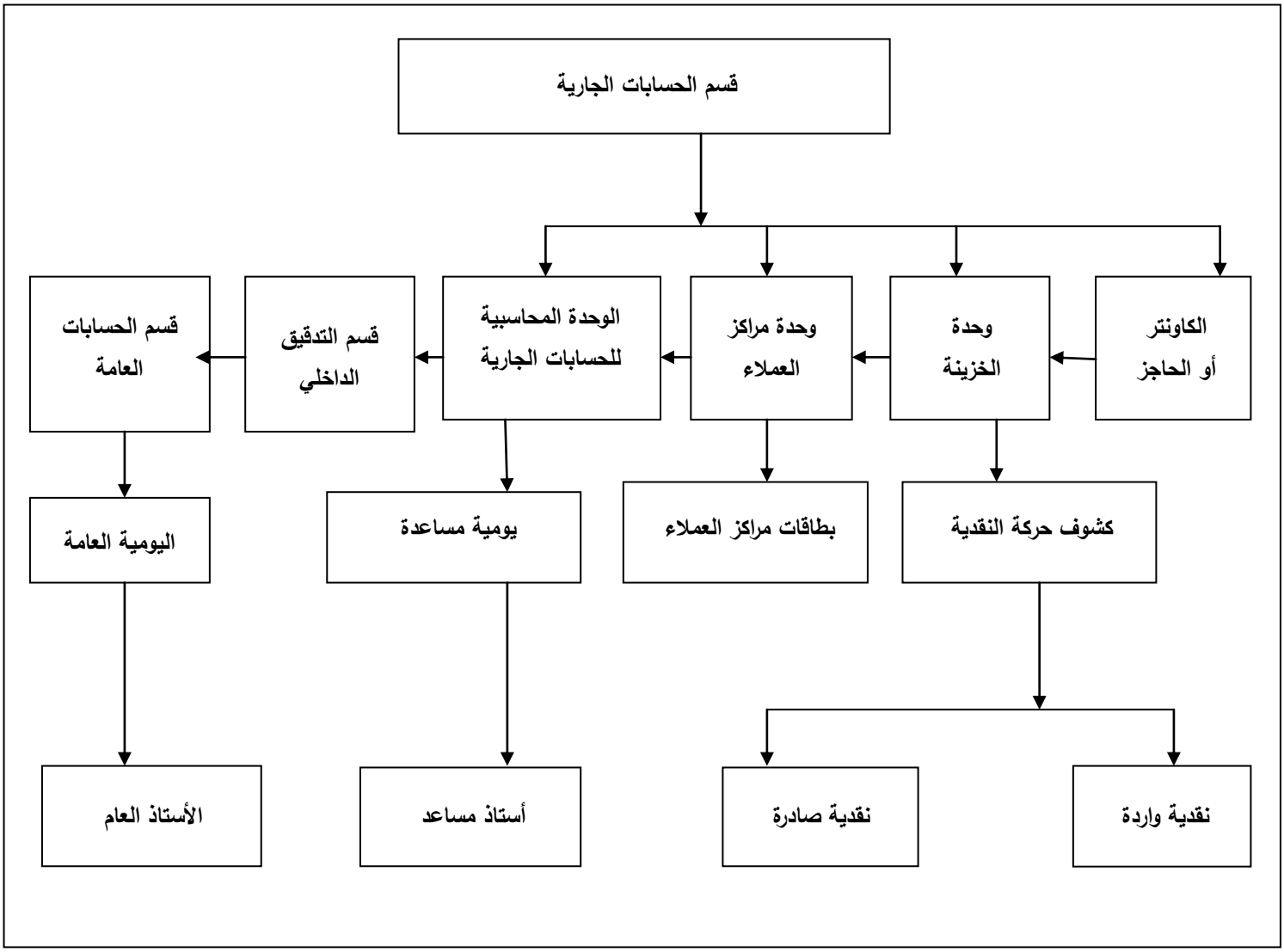

خالد امين عبد الله، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2000 م)، ص77.

مما سبق ترى الباحثة ان الشكل يبين الخريطة التنظيمية لقسم الحسابات الجارية وتقسم إلي عدة أقسام منها الكاونتر أو الحاجز، وحدة الخزينة، وحدة مراكز العملاء، وحدة الوحدة المحاسبية، حيث يتم تقسيم وحدة الخزينة إلي كشوف حركة النقدية منها نقدية صادرة ونقدية واردة، حيث يتم تقسيم وحدة مراكز العملاء إلي بطاقات مراكز العملاء، بينما يتم تقسيم الوحدة

المحاسبية للحسابات الجارية إلي يومية مساعدة وأستاذ مساعد، وتقسم الوحدة المحاسبية للحسابات الجارية أيضاً إلي قسم التدقيق الداخلي وقسم الحسابات العامة ثم إلي اليومية العامة ثم إلي الأستاذ العام.

التحويلات الداخلية للنقود:

تنقسم الحوالات الداخلية إلي حوالات صادرة ، وهي الحوالات التي يقوم باصدارها بناء علي طلب عملائه وقد تكون هذه الحوالات بريدية او تلغرافية أو تلفونية، وحوالات واردة وهي التي يتلقاها البنك من فروعه أو من البنوك المحلية الأخرى ليقوم بدفعها إلي المستفيدين.

عندما يقوم العميل بتوريد مبلغ التحويل إلي الخزينة او عند خصم مبلغ التحويل من الحساب الجاري للعميل يرحل مبلغ التحويل إلي حساب وسيط حتى يتم ابلاغ الفرع المحول إليه أو المراسل المحلي بقيمة التحويل المطلوب دفعه للمستفيد، ويرى لذلك القيد التالي:

××× من حـ/نقدية بالخزينة

أو من حـ/الحسابات الجارية للعملاء

حـ/ العميل.....

إلي مذكورين

×××× حـ/حوالات بريدية داخلية مباعة

أو حـ/حوالات تلغرافية داخلية مباعة

أو حـ/حوالات بريدية وتلغرافية مباعة للدفع عن طريق بنوك محلية أخرى

حـ/ العمولة

حـ/ مصاريف أخرى

"إثبات قيمة المبالغ الموردة للخزينة أو المحفوظة علي الحسابات الجارية للعملاء والخاصة بتحويلات بريدية وتلغرافية وبريدية تلغرافية وتلفونية مطلوب دفعها عن طريق الفروع أو البنوك المحلية الأخرى ".

التحويلات الخارجية للنقود[1]:

تعتبر عمليات إصدار شيكات مسحوبة علي فروع أخرى أو بنوك محلية أخرى بمثابة طريقة أخرى من طرق تحويل النقود في الداخل وتستخدم الشيكات المصرفية كوسيلة لاستلام النقود في البلد الآخر من الفرع أو البنك المسحوب عليه الشيك كما تستخدم الشيكات المصرفية أيضاً كوسيلة لسداد مستحقات المصالح أو الهيئات الحكومية. وترسل الفاتورة إلي الموظف المختص بقسم الخزينة الذى يقوم باستلام المبلغ وإثباته بكشف الحركة اليومي للخزنية جانب المقبوضات ويرحل المبلغ المقبوض إلي حساب وسيط حتى يتم التحويل للفرع أو البنك المحلي ويتخذ أصل الفاتورة كمستند للقيد في كشوف المراجعة وفي ملخص كشف المراجعة اليومي ويجري لذلك القيد التالي:

××× من حـ/النقدية بالخزنية

من حـ/الحسابات النقدية للعملاء

من حـ/العميل.....

××× إلي حـ/شيكات مصرفية مباعة

××× إلي حـ/العمولة

" إثبات المبالغ المدفوعة من العملاء نقداً أو المخصومة علي حساباتهم الجارية والصادرة بقسميها شيكات مصرفية"

تسديد الشيكات المصرفية المسحوبة علي البنك من فروع البنك الأخرى أو من البنوك المحلية الأخرى

عندما يلقى البنك اخطارات الفروع أو البنوك المحلية الأخرى الخاصة بالشيكات المصرفية المسحوبة عليه يقوم الموظف المختص بتسجيلها بسجل الشيكات المصرفية المشتراه حيث يدون به اسم المستفيد وعنوانه ورقم الشيك المصرفي ومبلغه واسم الساحب وعنوانه واسم الفرع أو البنك المحلي الذي أصدر الشيك عن طريقه، وترحل قيمة الشيكات المصرفية التي وصلت اخطارات السحب الخاصة بها إلي حساب اوراق ويجري لذلك القيد التالي:

××× من حـ/الفرع

[1] زهير الحدرب،وآخر،محاسبة البنوك،(عمان:دار البداية،2010م)،ص210 ص21

أو من حـ/البنك المحلي

××× إلي حـ/اوراق الدفع

" إثبات الشيكات المصرفية التي وردت عنها اخطارات من الفروع أو البنوك الأخرى"

مما سبق ترى الباحثه أن النقود لم تنشأ دفعه واحدة بل نشأت وتطورت مع المجتمعات البشرية، كما تعتبر النقود بأنواعها الحالية وبوضعها ذلك الشئ الذي يتمتع بالقبول العام وأن الوظائف الأساسية للنقود هي الوظائف التي وجدت النقود بسببها واستعملت بهدف الاستفادة منها في عمليات المبادلة الناتجة عن تقسيم العمل علي نطاق واسع.

المبحث الثاني

أسس الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية

تعد النقدية أكثر الأصول سيولة، وبالتالي فإنها أكثرها عرضة للاختلاس والتلاعب من غيرها من الأصول، ولهذا كان من الضروري وضع أنظمة رقابة فعالة علي جميع العمليات واتخاذ الإجراءات والوسائل التي تطمئن المراجع إلي دقة العمليات النقدية المثبتة بالدفاتر وإلي قيمة الرصيد النقدي الموضح بقائمة المركز المالي.

وعند قيام المراجع بفحص العمليات النقدية فإن الأهداف الرئيسية لهذا الفحص تتمثل في الآتي:-[1]

1/دراسة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من وجود رقابة فعالة علي العمليات النقدية.

2/التأكد من أن رصيد النقدية الموجودة بخزائن المنشأة أو حساباتها لدى البنوك مطابق لما هو وارد بدفتر النقدية وقائمة المركز المالي في تاريخ إعداد القوائم المالية.

3/التأكد من أن النقدية الموجودة بخزينة المنشأة او حساباتها لدي البنوك هى ما يجب أن يكون موجودة فعلاً في هذا التاريخ.

المبادئ العامة للرقابة الداخلية علي العمليات النقدية

يهدف نظام الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية إلي التأكد من الأمور التالية:-

1/أن جميع المتحصلات النقدية التي كان يجب استلامها قد تم استلامها فعلاً وقيدت بدقة في حينها في سجلات المنشأة (دفتر النقدية التحليلي)

2/أن جميع المدفوعات النقدية قد تمت لأغراض مشروعة وانه قد تم اعتمادها من الجهة الإدارية المختصة، كما تم تسجيلها بدفتر النقدية التحليلي بطريقة صحيحة

3/أن النقدية في الصندوق والبنوك تظهر في سجلات المنشأة بطريقة صحيحة وأن هناك إجراءات كافية لحماية هذه الأموال

الرقابة الداخلية علي المقبوضات النقدية:

يهدف المراجع من تحقيق المقبوضات النقدية إلي التأكد من أن جميع هذه المقبوضات قد

[1] منصور حامد محمود،أساسيات المراجعة،(القاهرة:مطبعة مركز التعليم المفتوح،1993م)،ص165،ص166.

سجلت بالدفاتر وتم توريدها إلي الخزينة أو إيداعها بحساب المنشأة بالبنك دون اى تلاعب في قيمتها،او إبطاء في تاريخ توريدها أو إيداعها.

وترد المقبوضات النقدية للمنشأة من مصادر متعددة فمنها ما يكون نتيجة مبيعات نقدية ومنها مايرد للمنشأة بالبريد، ومنها ما يرد مباشرة إلي الخزينة بمعرفة العملاء، ومنها ما يحصل بمعرفة محصلين متجولين.

أسس الرقابة الداخلية علي المبيعات النقدية:

تزداد فرص الغش في المبيعات النقدية بدرجة كبيرة، وتزداد فعالية نظام الرقابة الداخلية للمبيعات النقدية إذا أشترك اثنان أو أكثر من الموظفين (عدا البائع والصراف) في اى عملية بيع.

الوسائل المستخدمة لتحقيق الرقابة علي المبيعات النقدية:

أ-تحقيق الرقابة بواسطة آلات تسجيل النقدية:

في كثير من المنشآت لا تسمح طبيعة أعمال المشروع إلا بوجود موظف واحد يقوم بعملية البيع واستلام الثمن، وتسليم البضاعة إلي العميل. وفي مثل هذه الحالة يمكن تحقيق الرقابة المطلوبة باستخدام آلات تسجيل النقدية، أو الآلاتالتي تقوم بكتابة الفواتير وتحتفظ بإحدى صور الفواتير داخل الآلة، وتتمتع آلات لتسجيل النقدية بالمميزات الرقابية التالية:-

1/إظهار قيمة البضاعة المباعة بطريقة مرئية على شاشة الآلة أمام العميل

2/تقوم الآلة بإعداد إيصال مطبوع بتفاصيل البضاعة المباعة

3/يتم تسجيل قيمة مبيعات اليوم الكلية علي شريط داخل الآلة.

ب-آلات كتابة الفواتير:

تستعين كثير من المنشآت بهذه الآلات لتحقيق الرقابة المطلوبة علي المبيعات النقدية وتقوم هذه الآلات بتغذية نموذج لفاتورة البيع من ثلاث صور في المكان المعد لذلك في الالة.

ج-أنظمة نقطة المبيعات الالكترونية:

يقوم العديد من متاجر التجزئة الكبيرة باستخدام أنواع خاصة من آلات تسجيل النقدية الالكترونية والتي تستخدم جهاز كمبيوتر استخداماً مباشراً، وتقوم الآلة بقراءة السعر والبيانات

الأخرى من بطاقات خاصة للثمن ملصقة علي البضاعة ويقوم البائع بتمرير عصا صغيرة متصلة بالكمبيوتر فوق بطاقة الثمن فتقوم آله تسجيل النقدية الالكترونية بتسجيل عملية البيع بسعرها الصحيح.

الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية[1]:

العمليات النقدية: هي كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات والتي تتم نقداً او بشيكات.

وكل المشروعات يهمها ان يتوافر بها نظام محكم لضبط ومراقبة العمليات النقدية، يمنع فرص التلاعب، وتوفير الضمانات الكفيلة بالكشف عن اى تلاعب قد يحدث فيها.

ورغم الاختلاف بين المشروعات فيما يتعلق بطريقة البيع فمنها الذى يبيع بالأجل، وأخرى تبيع نقداً أو بالتقسيط، وأخرى تعتمد في تحصيل قيمة المبيعات علي محصلين، إلاإن القواعد الرئيسية للرقابة الداخلية على العمليات النقدية تكاد تكون متفقة بين الشركات، ويمكن إيجاز هذه القواعد في الآتي:-

1/يجب مراعاة الدقة والعناية في اختيار أمين الخزينة.

2/ضرورة تحديد اختصاصات ومسئوليات أمين الخزينة بوضوح تام وتركيز مهامه علي أعمال الخزينة البحتة.

3/تحذير امين الخزينة من قبول اى توريد نقدية إلا من الشخص المسئول وبموجب إذن توريد

4/ضرورة الفصل بين المتحصلات النقدية وبين المبالغ المخصصة للسلفة المستديمة لمنع تعريض السلفة من المتحصلات النقدية.

الرقابة الداخلية علي عمليات الشراء

في المنشآت المتوسطة وكبيرة الحجم يقوم بعملية الشراء إدارة مختصة، تنفذ سياسة المنشأة الشرائية مطبقة في ذلك خطة موضوعة علي أسس ودراسات علمية لسد احتياجات المنشأة من المواد الخام والأولية وكافة السلع والمستلزمات الخدمية، وينبغي أن يتوافر في المنشأة نظام رقابة داخلية يتمكن من إحكام الرقابة، علي كل ما يتعلق بعمليات الشراء منذ طلب البضاعة واستلامها وإثباتها وقيدها في الدفاتر المحاسبية

[1] المرجع السابق،ص169،ص170.

أهم القواعد الأساسية لتحقيق رقابة فعالة علي عمليات الشراء[1]:

1/يجب تنظيم إدارة المشتريات داخلياً بما يتناسب مع طبيعة وحجم عمليات الشراء.

2/تقوم إدارة المشتريات، بتلقي طلبات الشراء من المخازن وعليها التأكد من وصول المخزون من السلع والخدمات المطلوبة إلي حد طلب الشراء وأن يكون المطلوب في حدود ميزانية المشتريات والمحددة.

3/يجب ان يتواجد في إدارة المشتريات مجموعة من السجلات والبطاقات لتسهيل عملياتها، وإعداد البيانات والمعلومات اللازمة، وأن يتوافر لديها سحب بالموردين المعتمدين والآخرين وأن تقوم بالاعلان عن فتح باب القيد في سجل الموردين في بداية كل سنة مالية.

4/يجب تحديد مسئولية إدارة المشتريات للقيام بكافة إجراءات المطالبات التأمينية

الرقابة الداخلية علي المبيعات:

تعتبر المبيعات المصدر الرئيس لإيرادات المنشأة، لذلك فإن اى تهاون أو تقصير يؤدي إلي ضياع جزء من إيرادات المنشأة، وينعكس ذلك علي ربحيتها ودرجة السيولة وإنتاجيتها من المهم توافر نظام رقابي علي المبيعات وتحصيل قيمتها، ولعل أهم القواعد الواجب مراعاتها الآتي:-

1/تركيز عمليات البيع في إدارة مختصة لا يسمح لغيرها بالقيام بالبيع.

2/يجب وضع ضوابط فاصلة بين عمليات البيع وتسليم المبيعات وتحميل قيمة المبيعات

3/وضع ضوابط تنظيم عمليات البيع عن طريق التصدير الخارجي

4/إمساك سجلات وبطاقات لضبط حركة المبيعات ومتابعتها

الرقابة علي المبيعات النقدية:

1/ينبغي تحديد أقسام البيع ووضع كل منها تحت إشراف ورقابة مسئول من ذوي الخبرة والكفاءة والأمانة.

2/لا يتم بيع اى سلعة إلا بتحرير قسيمة بيع مفصلة للكمية والسعر ومن عدة صور تقدم للجهات المختصة.

[1] سامى محمد الوقاد،وآخر،تدقيق الحسابات،(عمان:مكتبة المجتمع العربي،2010م)، ص213،ص215.

الرقابة علي المبيعات الآجلة:

1/التأكد من أن عمليات البيع معتمدة، وتم تسجيلها في النماذج المخصصة لهذا الغرض.

2/إرسال صورة إلى الحسابات المالية لإرفاقها مع مستندات البيع

3/يتم إرسالالأصل إلي مخازن البضاعة الجاهزة لإعداد البضاعة حسب الكمية المطلوبة والمواصفات المحددة.

4/الاحتفاظ بصورة لدى إدارة المبيعات، لمتابعة تنفيذ وإتمام طلبية المبيعات.

الرقابة الداخلية علي المقبوضات التي ترد بالبريد[1]:

في كثير من المنشآت الصناعية ومنشآت البيع بالجملة تتكون المقبوضات النقدية بصفة رئيسية من الشيكات ذو الحوالات البريدية التي ترد من العملاء بطريق البريد، وفي هذه الحالة فان الإجراءات المعتادة بتحقيق الرقابة علي مثل هذا النوع من المقبوضات تتلخص في الآتي:-

1/يعهد إلي موظف مسئول بالمنشأة بمهمة استلام البريد الوارد وفض الخطابات، فان كانت تحتوى علي حوالات بريدية أو شيكات ظهرها باسم المنشأة وختمها بخاتم (غير قابل للتحويل).

2/يعهد إلي موظف آخر بإعداد كشف بالحوالات البريدية والشيكات الواردة ويبين هذا الكشف اسم العميل أو رقمه، وقيمة الحواله أو الشيك الوارد. ويحرر هذا الكشف من أصل وعدة صور.

3/يقوم أمين الخزينة في نهاية كل يوم بإيداع الشيكات الواردة في البنك أو تحصيل الحوالات البريدية وإيداع قيمتها بالكامل في البنك وإثبات ذلك في سجل المتحصلات الخاصة به (سجل حركة النقدية).

الرقابة الداخلية علي المقبوضات التي ترد رأساً لخزينة المنشأة:

يرغب بعض العملاء في سداد المستحق عليهم نقداً في خزينة المنشأة، وهذا يجب أن تتبع الخطوات التالية لتحقيق الرقابة علية مثل هذه المقبوضات.

1/يقوم موظف مختص بإدارة الحسابات بتحرير إذن توريد نقدية من دفاتر إيصالات مطبوعة بأرقام مسلسلة من أصل وصورتين، يسلم الأصل وصورة للعميل للتوجه بهما إلي الخزينة

[1] المرجع السابق،ص218،ص219.

وتحفظ الصورة الثانية بالدفتر، ويقوم الموظف المختص بتسجيل هذه الإيصالات في كشف يوضح فيه اسم العميل ورقم الإيصال والمبلغ.

2/يطلب من العميل التوجه إلي الخزينة لتوريد المبلغ

3/في نهاية اليوم تتم مطابقة الكشف الذي تم إعداده بإدارة الحسابات مع كشف أو سجل حركة النقدية المعد بواسطة أمين الخزينة، وبعد هذه المطابقة يقوم موظف من إدارة الحسابات بالقيد في دفتر النقدية التحليلي ثم يقوم موظف آخر بترحيل المبالغ إلي حسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد.

4/يقوم أمين الخزينة بإيداع جميع المتحصلات التي تمت خلال اليوم في الحساب الجاري للمنشأة بالبنك.

5/يقوم الموظف المختص بإدارة الحسابات بإجراء مطابقة بين قسائم الإيداع بالبنك، ودفتر النقدية التحليلي مع الكشف الذي سبق إعداده بإدارة الحسابات بمقبوضات اليوم.

يتضح مما سبق أنأمين الصندوق يقوم يومياً بتحرير كشف بالمقبوضات اليومية (نقداً، شيكات) مع بيان مصادر وأسباب هذه المقبوضات ويقوم قسم الحسابات بتدقيق ذلك مع الكشف مع مرفقاته من مستندات وكشوف، في حالة المطابقة يتم إثبات المقبوضات النقدية وبشيكات بقيود محاسبية بدفتر اليومية كما يلي:-

جدول (3/2/1) يوضح كشف المقبوضات اليومية

×××		من حـ/ الصندوق
		إلي مذكورين
	×××	حـ/حسابات الدائنة
	×××	حـ/المقبوضات اليومية لهذا اليوم
×××		من حـ/شيكات في الصندوق
		إلي مذكورين
	×××	حـ/الحسابات الدائنة
	×××	حـ/المقبوضات شيكات لهذا اليوم

سامي محمد الوقاد وأخر، تدقيق الحسابات ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي ، 2010م) ، ص216.

مما سبق ترى الباحثه أن الجدول (3/2/1) يوضح كشف المقبوضات النقدية وبشيكات بقيود محاسبية بدفتر اليومية.

وفي نهاية اليوم يقوم امين الصندوق بايداع المقبوضات اليومية في البنك بموجب فيشة إيداع نقدي، وفيشة إيداع شيكات، ويقوم بتسليم فيش الإيداع السابقة لقسم الحسابات الذى يقوم بمطابقة المبالغ والشيكات المودعة بالبنك مع بيانات كشف المقبوضات اليومي وفي حالة المطابقة يتم إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بعملية الايداع في البنك بدفتر اليومية علي النحو التالي:-

جدول (3/2/2) يوضح إثبات عملية الإيداع في البنك بدفتر اليومية

من حـ/ البنك		×××
إلي حـ/ الصندوق (ايداعات نقدية بالبنك)	×××	
من حـ/شيكات برسم التحصيل		×××
إلي حـ/شيكات في الصندوق (ايداعات شيكات بالبنك)	×××	

سامي محمد الوقاد وأخر، تدقيق الحسابات ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي ، 2010م) ،ص217

مما سبق ترى الباحثه أن الجدول (3/2/2) يوضح إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بعملية الإيداع في البنك بدفتر اليومية.

الرقابة الداخلية علي المقبوضات بمعرفة المحصلين المتجولين:

تقوم بعض المنشآت بتكليف محصلين متجولين بالمرور علي العملاء وتحصيل ما بذمتهم من ديون للمنشأة ويجب في مثل هذه الأحوال إتباع الخطوات الآتية لتحقيق نظام دقيق لرقابة هذه المتحصلات:

1/التأمين علي هؤلاء المحصلين ضد خيانة الأمانة بما يتناسب مع المبالغ المصرح لهم بتحصيلها

2/تحديد اختصاصات كل محصل والمنطقة التي له حق التحصيل فيها

3/يزود كل محصل بعدد من دفاتر الإيصالات المطبوعة بارقام مسلسلة

4/في نهاية اليوم يقوم المحصل بإعداد كشف بأسماء العملاء الذين سددو مبالغ وقيمة ما سددوه. وأرقام الإيصالات التي استخرجت لهم

الرقابة الداخلية علي المدفوعات النقدية:

سبق أن أوضحنا ان جميع المدفوعات ماعدا المدفوعات النثرية يجب أن تتم بشيكات لما تتمتع به الشيكات من المزايا التالية:-

أ/سهولة تحقيق الرقابة علي المدفوعات عن طريق حصر السلطة التي تصرح بالصرف فيمن لهم حق التوقيع علي الشيكات

ب/الاقتصاد في حجم النقدية التي يجب الاحتفاظ بها في خزينة المنشأة

الأسس العامة لإدارة وضبط النقدية[1]:

يحسن تخصيص إدارة خاصة بالخزينة في منشآت كبيرة الحجم تكون مهمتها استلام ودفع النقدية وإعطاءإيصالات وتسجيل النقدية في كشف حركة يومي يظهر المقبوضات والمدفوعات سواء نقداً أو شيكات، ووفقاً لأسس الضبط الداخلي ويجب ضرورة فصل السجلات عن الشخص الذي لديه الأصل (النقدية)، بالإضافة إلي عدم انفراد موظف واحد فقط للقيام بعملية كاملة حتى إتمامها، بل يجب أن يكمل العمل الذي يقوم به موظف ما يقوم به موظف آخر أو أكثر من موظف بحيث يكون عمل كل موظف كأنه مراجعة علي عمل الموظف السابق له في ترتيب أداء العمل.

الأسس العامة لرقابة وضبط النقدية:

يمكن ضبط ومراقبة النقدية بصفة عامة من خلال الأسس التالية:-

1/أن يراعي مبدأ تقسيم العمل في إدارة الخزنة، فتوريد النقدية يكون بناء علي أمر توريد تحدده إدارة الحسابات علي أن يتلقى الصراف المبلغ المورد بناء على أمر التوريد المبلغ علي أن يقوم مدير إدارة الخزنة باعتماد الإيصال بعد التحقق من أمر التوريد وعملية توريد المبلغ ثم يطابق الإيصال مع المبلغ المورد.

2/الا تترك اى مبالغ كبيرة بعهدة الصراف، بل يحتفظ بمبلغ يقابل احتياجاته في اليوم التالي علي أن يودع الباقي في البنك.

---

[1] منصور حامد محمود،مرجع سابق،ص173.

3/يجب ان يتم التأمين ضد خيانة الأمانة علي كل من الصراف وجميع موظفي إدارة الخزنة وذلك بمبالغ تتناسب مع النقدية التي تكون في حيازتهم.

4/يجب التأكد من حين لآخر من تطابق رصيد البنك كما يظهر كشف حساب البنك مع الرصيد الذي يظهره دفتر النقدية والذي يقوم بمراجعة كشف الحساب مع القيود بدفتر النقدية ثم عمل مذكرة التسوية اللازمة.

الرقابة الداخلية علي المدفوعات النثرية:

هناك بعض المدفوعات الصغيرة يتبع صرفها نظام السلفة المستديمة ويقوم هذا النظام علي اعطاء موظف مسئول مبلغ معين للصرف منه علي المدفوعات النثرية الصغيرة، ولكن هذا النظام يفصح المجال للتلاعب والاختلاس ولذلك يجب احكام الرقابة الداخلية علي هذا النظام وذلك بمراعاة الآتي:-

1/تحديد بنود الصرف التي تصرف من السلفة، وتحديد قيمة السلفة التي يتعهد بها إلي موظف مسئول وذلك في حدود احتياجات المنشأة علي أن يكون لهذا الموظف أي علاقة بالعمليات النقدية أو السجلات المحاسبية.

2/يتطلب الأمر وجود مستند (إن أمكن) عن كل مبلغ صرف من صندوق المصروفات النثرية وفي حالة عدم توفر مستند خارجي يحدد إذن صرف يوقع عليه الموظف الذى بعهدته السلفة علي أن يعتمد بواسطة شخص مسئول.

3/وضع نظام محاسبي دقيق يكفل النظام قيد هذه المدفوعات بدفتر تحليلي مبوب (دفتر صندوق المصروفات النثرية).

4/وضع نظام دقيق لاستعاضة السلفة من وقت لآخر كلما قاربت علي الانتهاء.

5/يجب ان يتم جرد النقدية الموجودة في عهدة الموظف المختص جرداً فعلياً مفاجأ من آن لآخر.

الرقابة الداخلية علي الفروع[1].:

يتطلب الأمر في حالة الشركات التي لها فروع لا يكون مدير الفرع فيها خاضعاً لاشراف مباشر من المركز الرئيسي، ان يوضح نظم رقابة فعال علي المفبوضات لهذه الفروع واحدى

[1] المرجع السابق،ص177.

الطرق هي فتح حساب في احد البنوك توضح فيه المتحصلات النقدية اليومية بالكامل بواسطة مدير الفرع. ولا يحق له سحب الشيكات علي هذا الحساب وانما تقضي ذلك الحق علي المركز الرئيسي، ويرسل البنك كشوف الحسابات إلي المركز الرئيسي أو علي طريق نظام صندوق البريد المخصص،فهنا يقوم العملاء بارسال شيكاتهم علي صندوق البريد الذي يخضع لسيطرة البنك ويقوم البنك بقيد هذه المقبوضات في دفاتر لحساب المنشأة ويخطر المركز الرئيسي بصفة دورية بهذه المقبوضاتأو عن طريق فتح حساب مستقل أحد البنوك يستخدم بطريقة السلفة المستديمة. ويخصص لمدفوعات الفرع الذى يقوم مدير الفرع بارسال قائمة بمصروفاته إلي المركز الرئيسي، ويطلب تجديد السلفة ولا يجوز ايداع مبالغ في هذا الحساب بواسطة مدير الفرع ويقتصر ذلك علي المركز الرئيسي، وترسل كشوف الحسابات الخاصة بهذا الحساب رأساً إلي المركز الرئيسي بالإضافة إلي إيداع التحصيلات النقدية يومياً في البنك بالكامل، وارسال تقرير يومي بعمليات الفرع إلي المركز الرئيسي، واستخدام نظام السلفة المستديمة في تنظيم مدفوعات الفرع، كل هذه الأمور تحقق الرقابة المطلوبة وتؤدي إلي منع التلاعب والأخطاء في عمليات الفرع، والمحافظة علي رأس المال العامل بحيث لا يتم الاحتفاظ بأقل قدر من النقدية العاطلة في اى موقع من مواقع الفرع

توصيف نظام الرقابة الداخلية علي العمليات النقدية:

في حالة المنشآت الصغيرة يقوم المراجع عادة بإعداد بيان مكتوب بنظام الرقابة الداخلية المستخدم بناء علي مناقشات المراجع مع العميل وموظفيه، وملاحظته بما يحدث فعلاً بالمنشأة. أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فتستخدم عادة خرائط التدفق أو قوائم الاستقصاء لوصف نظام الرقابة الداخلية المستخدم.

أهداف الرقابة الداخلية بالبنوك[1]:

1/الحفاظ علي أموال المنشأة من الضياع والنقدية كما لها أهمية قصوى في بعض الشركات قد تتعدى 40% من أصول المنشأة.

2/التقليل من مخاطر السرقة والاختلاس لما للنقدية من سهولة في الاختلاس.

[1]محمد علي شحاته،مراجعة وفحص الحسابات،(القاهرة:دار النهضة العربية،1963م)،ص75.

3/أهمية النقدية لأنها بمثابة عصب الشركة فلن تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها علي المدى القصير وكثيراً ما يوجد من الشركات ما تقع أو يعلن عن إفلاسها في حين أنها تمتلك من الأصول ما يغطي الالتزامات علي الأجل البعيد.

السيولة والرقابة عليها من أهم أهداف قسم المراجعة والرقابة الداخلية في النقدية في البنوك

تحقيق المدفوعات النقدية خلال فترة الاختبار:

حتى يتأكد المراجع من أن إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة للمدفوعات النقدية قد تم تنفيذها بدقة فيجب عليه ان يتحقق من أن المدفوعات النقدية قد تم قيدها بالكامل بطريقة صحيحة ولتحقيق ذلك يتعين علي المراجع ان يقوم بمراجعة المدفوعات مستنداً مع الأدلة المدعمة لها مثل فواتير الموردين وكشوف الأجور وإيصالات السداد، ومن الإجراءات الهامة التي يتعين القيام بها هو التأكد من المحاسبة عن جميع الشيكات المستخدمة خلال فترة الاختبار عن طريق مراجعة تسلسلها.

تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالعمليات النقدية:

يمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة والحكم علي درجة كفاءته فتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية يتعين ان يصف نقاط ضعف ونقاط القوة في النظام،وما يترتب علي ذلك من تصنيف او توسيع في إجراءات المراجعة، والتوصيات التي سترفع إلي إدارة المنشأة في التقرير الذى سيقدمه إليها بشان الرقابة الداخلية بالعمليات النقدية.

دراسة نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يستلزم توصيف النظام، ومتابعة عينة من كل نوع رئيسي من العمليات النقدية خلال النظام، ومراجعة كشوف الشيكات الواردة مع يومية المقبوضات النقدية وحوافظ الإيداع بالبنك، وتحقيق المدفوعات النقدية خلال فترة الاختبار بجانب فحص الشيكات التى تمثل مدفوعات كبيرة او غير عادية إلي الأطراف ذوى العلاقة الخاصة.

مما سبق ترى الباحثةأن هنالك أهمية لوجود وظائف النقود تتمثل هذه الوظائف في أن كون النقود وسيلة للتبادل ووحدة للحساب مع ضرورة وجود عوامل محددة لحجم الرصيد النقدي في المصرف.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

المبحث الثاني : تحليل الإستبانة وإختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك الخرطوم

النشأة[1]:

يعتبر بنك الخرطوم أول وأقدم بنك في السودان وهو رائد الصناعة المصرفية في السودان وعضو رئيسي في اتحاد المصارف السودانية أتت نشأته مبكرة بعد دخول الاستعمار الانكليزي بسنوات قليلة تحت مسمى بنك باركليز في عام 1913م،ليكون فرعاً لبنك باركليز الأم، وهو من اكبر البنوك في انكلترا التي كانت الدولة العظمى تغطي مستعمراتها كل العالم،فأصبح بنك باركليز الخرطوم يتعامل إقليمياً ودولياً مما أكسبه ثقة المراسلين عبر الزمن.

ظل بنك الخرطوم في طليعة البنوك في الإقليم العربي والأفريقي ووضعت كوادره نواة العمل المصرفي في الخليج العربي وأفريقيا، فكان السودان مؤسس لبنك التنمية الأفريقية.

كانت حركة التطورات في سوق المال والبورصات تمثل هاجس للمصرفيين في السودان، وراودت هذه الأفكار المصرفيين في بنك الخرطوم فتناولت كتاباتهم ومناقشاتهم تلك الفكرة، وبدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في مطلع الثمانينات حتى تمت إجازته في 1991م، ثم صدر قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية 1994م، بادر بنك الخرطوم بتبني فكرة تكوين أول شركة لبنك الخرطوم بعمل في الأوراق المالي وظل بنك الخرطوم يتابع بجد نجاح تجاربه في السوق.

حسب قانون سوق الخرطوم للأوراق المالي نجح بنك الخرطوم في تكملة رأسماله المصرح به والمدفوع في عملية الطرح بما نسبته 25% من أسهم البنك. وتمت تلك العملية الترويجية في سهولة ويسر، وتجاوز عائدها المبلغ المطلوب، وكان حصيلة هذا الطرح تسجيل فائض اكتتاب بلغ 200% من المبلغ المستهدف لتكملة رأس مال البنك.

الأغراض الرئيسية لبنك الخرطوم وشركاته التابعة ومساهماته في الشركات الأخرى:

يمارس بنك الخرطوم جميع الأعمال المصرفية وفقاً للسياسات التي يمارسها بنك السودان المركزي، ويعد بنك الخرطوم أحد البنوك الشاملة بل وأبرزها في البلاد والتي اتسعت أنشطتها لتشمل أغراض مختلفة ومتنوعة عبر فروعه المنتشرة في كل أنحاء البلاد والتي تزيد عن

---

[1] (http://bank of Khartoum.com.)

خمسين فرعاً وعدد من الشركات التابعة المتخصصة والتي مثلت أذرع هامة مكنت البنك من التوسع في جميع الأنشطة وفتحت أمامه مجالات هامة،هذا بجانب قيامه بالأعمال التجارية والمالية والعقارية، عبر عدد من الشركات التابعة المتخصصة والمملوكة للبنك وهي:

1/الشركة القومية للمعاملات المالية (وسيط مالي معتمد بسوق الخرطوم للأوراق المالية).

2/الشركة القومية للتجارة (شركة تجارية تمارس النشاط التجاري والخدميوالاستيراد والتصدير).

3/ الشركة القومية للبيع بالتقسيط.

4/ الشركة القومية للصرافة

5/شركة واحة الخرطوم (تدير اكبر مجمع عقاري) ويمتلك البنك 60% من الأسهم إلي جانب مساهمات أخري في شركات مختلفة.

6/تشمل محفظة البنك الاستثمارية عدد من الأصول العقارية والمباني إلي جانب عدد من الأوراق المالية المتنوعة.

الصناديق الاستثمارية التي أصدرها البنك:

أصدر بنك الخرطوم حتى الآن صندوق واحد هو: صندوق إجارة بنك الخرطوم الاستثماري، وعمره 5 سنوات وبحجم 38.45 مليون جنيه سوداني ويراد هذا الصندوق بواسطة بنك الاستثمار المالي، وصكوك هذا الصندوق متداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الهيكل التنظيمي

بنك الخرطوم

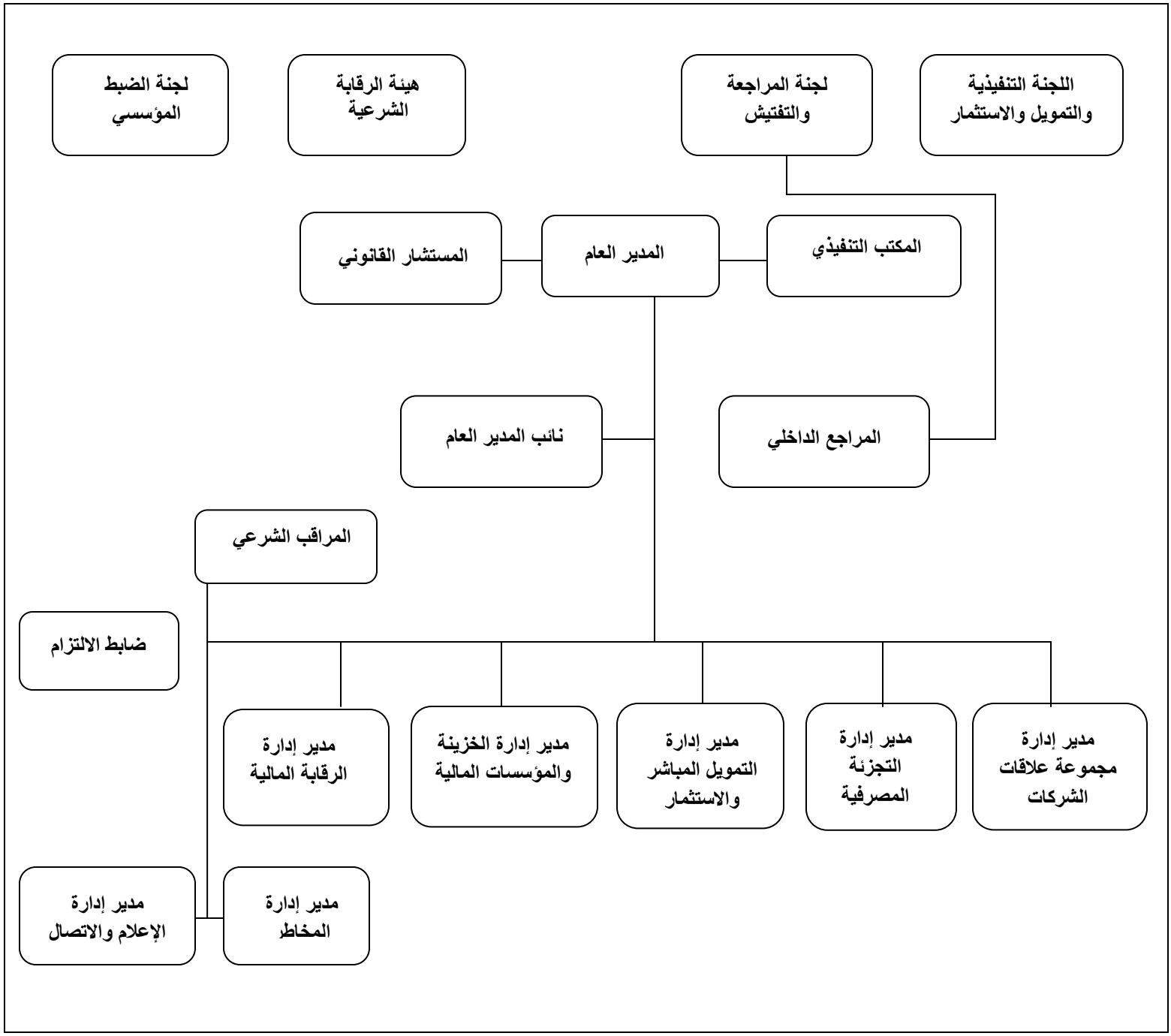

المصدر : www.ssd.bank.com

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي[1]

تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ وفي فبراير 1976م افرحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول علي موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري علي قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية.

وقد حدد قانون إنشاء البنك علي أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية علي تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخري، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم وبنسبة المساهمة ونص صراحة إن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل، وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه:

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:-

---

[1] WWW.Fib Sudan.Com.

1/القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.

2/قبول الودائع بمختلف أنواعها.

3/تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكب صوره.

4/إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.

5/فتح خطابات الاعتماد والضمان وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

النظام الإداري:

التزام بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا (مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله،إسعاداًللعملاء،ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع،عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين).

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:-

1/استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.

2/استقطاب الموارد رأسمال وودائع.

3/بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

4/تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.

التحول التقني الشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد احدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السودانيأول مصرف تحول فعلياً إلي بنك الكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

1–تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة وساعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينهما بيسر.

2–تم استخدام خدمات الربط الالكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الاسوفت لتنفذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.

3–تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك لكل الفروع.

4–تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.

5–تم تنفيذ عدد كبير جداً من الصرافات الآلية.

الرؤيا:

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله،إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين.

الرسالة:

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز، وبالكفاءة الأفضل، مركزاً مالياً ملئياً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، نظم وتقنيات مستحدثة يقوم عليها العاملون فريقاً محضاً خلقاً، ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة،مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً، ليسعد المتعاملون والمساهمون والمجتمع.

القيم العشرة:

1/الشرعية

2/الريادة

3/التميز

4/المهنية

5/العمل بروح الفريق

6/التحسين المستمر

7/الشفافية

8/إسعاد المتعاملين

9/التعاون مع الشركات

10/الشراكة مع المجتمع

المبحث الثاني

تحليل الإستبانة وإختبار الفرضيات

أولاً :أداة الدراسة :

تم تصميم الإستبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانه من قبل ذوى الخبرة.

تم توجيه الإستبانة إلى عينة تتكون من 50 فرد من الموظفين ببنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي نجوم وتتكون الإستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة ، المسمي الوظيفي) وذلك للوقوف على أعماروموَهلات وتخصصات وخبرات ووظائفالمبحوثين.

الجزء الثاني يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حده.

عبارات الإستبانة :

تم توجيه عبارات الإستبانة على الموظفين ببنك الخرطوم وبنك فيصل الإسلامي (عينة الدراسة) وقد احتوت الإستبانة على (18) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدراسة الخمسة ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

صدق وثبات الإستبانة :

تم اختبار ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخالاحصائى وقد كانت النتيجة 0.83 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الإستبانة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- المنوال.
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الإستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الإستبانة كما يلي :

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

1/العمر :

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
.1	اقل من 30 سنه	27	%54
.2	40-30 سنه	15	%30
.3	50-41 سنه	6	%12
.4	60-51 سنه	2	%4
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بياناتالدراسة الميدانية 2016

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

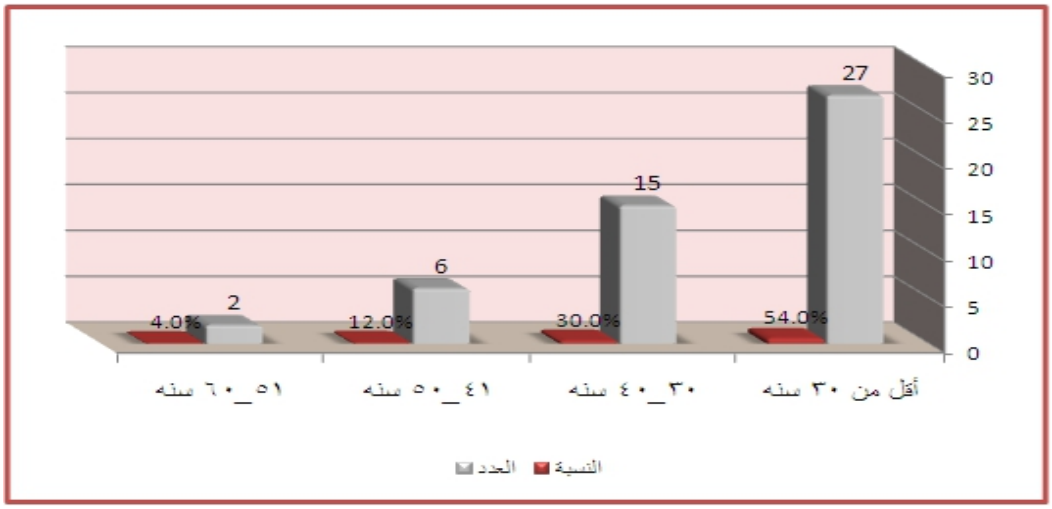

المصدر: إعداد الباحث منبياناتالدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم **(1/2/3)**أعلاه أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) أعمارهم أقل من30 سنه، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) أعمارهم 30_40 سنه ، وأن هنالك (6) أفرادوبنسبة (12%) أعمارهم 41_50 سنه ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) أعمارهم51_60 سنه.

2/المؤهل العلمي :

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
.1	شهادة ثانوية	4	%8
.2	جامعي	34	%68
.3	فوق الجامعي	12	%24
.4	أخري أذكرها	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بياناتالدراسة الميدانية 2016

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

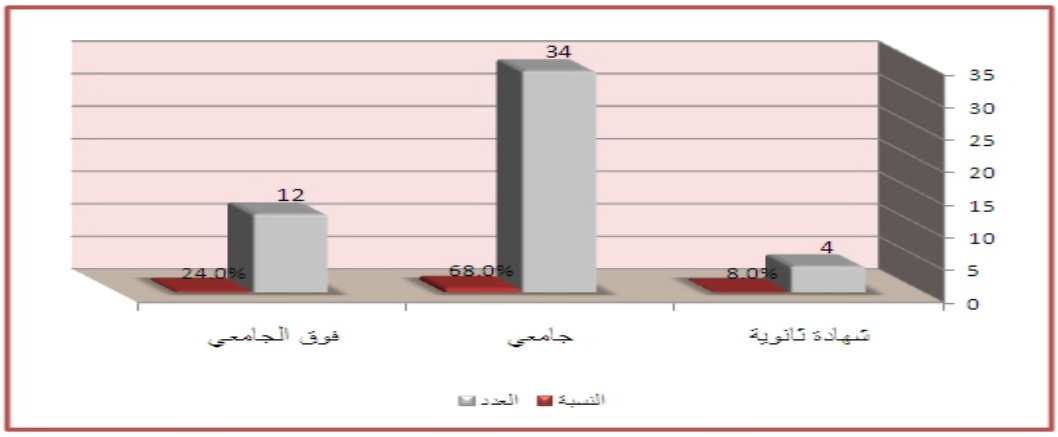

المصدر: إعداد الباحث من بياناتالدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (2/2/3)** أعلاه أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (68%) مؤهلهم العلمي **جامعي** ، و أن هنالك (12) فرداً وبنسبة(24%) مؤهلهم العلمي **فوق الجامعي**، وأن هنالك (4) أفرادوبنسبة(8%) مؤهلهم العلمي**شهادة ثانوية.**

5/التخصص العلمي:

جدول رقم(3/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغيرالتخصص العلمي

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
.1	مصارف	6	%12
.2	إقتصاد	8	%16
.3	محاسبة	23	%64
.4	إدارة أعمال	7	%14
.5	أخري حددها	6	%12
	المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم(3/2/3)

الشكلالبياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

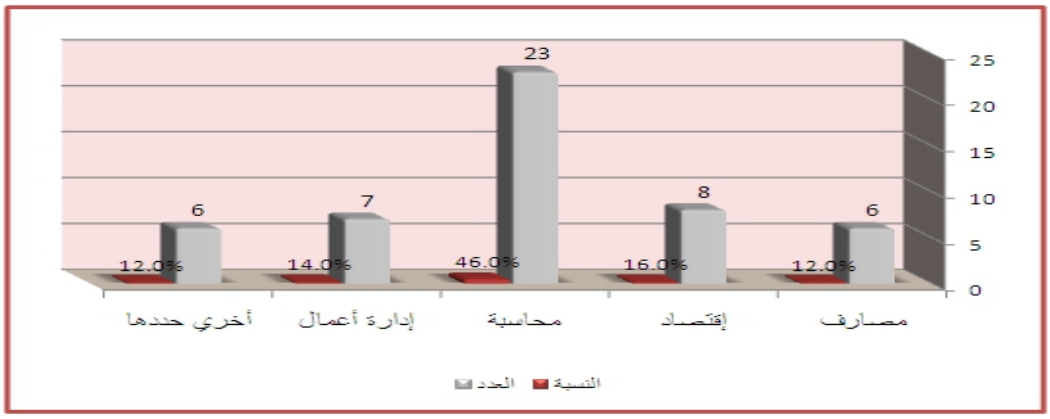

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدولوالتوزيع البياني **(3/2/3)** أن هنالك (23) فرداً وبنسبة (64%)تخصصهم العلمي **محاسبة** ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) تخصصهم العلمي **اقتصاد** ، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) تخصصهم العلمي **إدارة أعمال** ،وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) تخصصهم العلمي **مصارف** ،وأيضاً هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) لديهم تخصصات علمية **أخري** .

7/ سنوات الخبرة:

جدول رقم(4/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
.1	اقل من 5 سنة	27	%54
.2	من 5_10 سنة	13	%26
.3	من11_15سنه	2	%4
.4	أكثر من 20 سنة	8	%16
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم(4/2/3)

الشكلالبياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

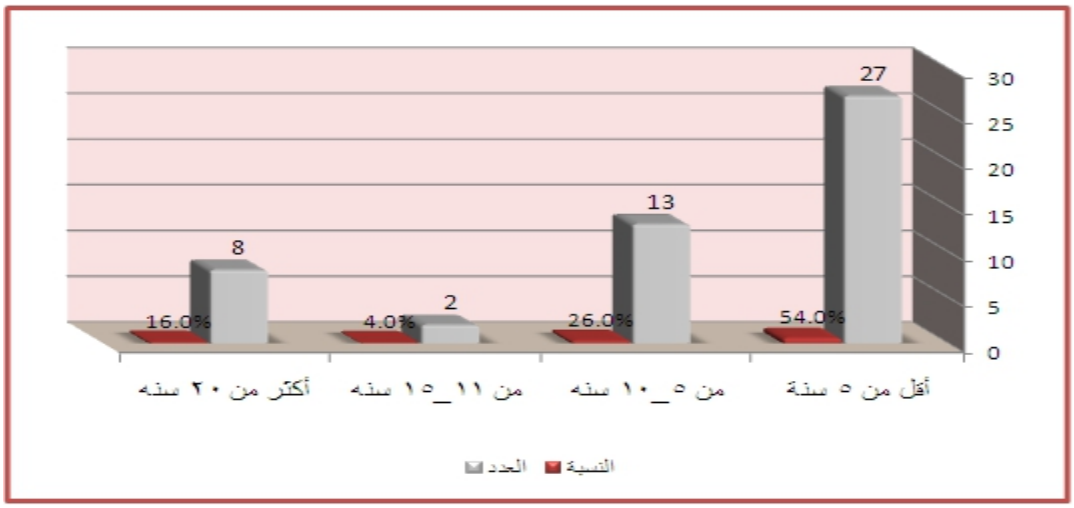

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدولوالتوزيع البياني **(4/2/3)** أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) خبرتهم**أقل من 5 سنة** ، وأن هنالك (13) فرداً وبنسبة (26%) خبرتهم**من 5_10 سنه** ، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%)خبرتهم**أكثر من 20 سنة** ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%)خبرتهم**من 11_15 سنة.**

10/المسمي الوظيفي :

جدول رقم(5/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

الرقم	المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة
.1	موظف	37	%74
.2	رئيس قسم	8	%16
.3	نائب مدير	3	%6
.4	مدير	_	_
.5	أخري حددها	2	%4
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم(5/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي

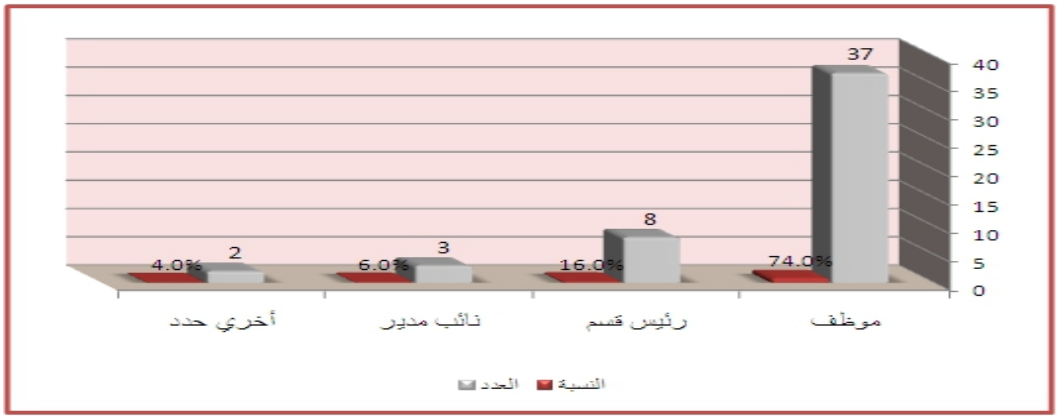

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدولوالتوزيع البياني **(5/2/3)** أن هنالك (37) فرداً وبنسبة (74%)مسماهم الوظيفي**موظف** ، وان هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) مسماهم الوظيفي**رئيس قسم** ، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%)مسماهم الوظيفي**نائب مدير**، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لديهم مسميات وظيفية **أخري**.

ثانياً : تحليل أسئلة الاستبيان :

العبارة الأولي: يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	26	%52
.2	أوافق	23	%46
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	_	–
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (6/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولي

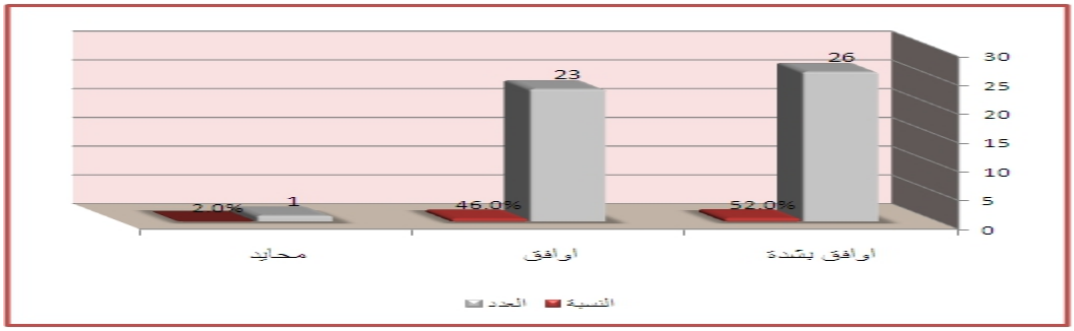

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (**6/2/3**)أن هنالك (26) فرداً بنسبة (52%) وافقوا بشدة على العبارة ، وأيضا هنالك(23) فرداً بنسبة (46%)وافقوا ، وأن هنالك(1)من الأفراد بنسبة (2%) محايد، ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقديةيقلل من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة.**

العبارة الثانية :يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%30
.2	أوافق	31	%62
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	3	%6
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (7/2/3)

الشكلالتكراريلإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

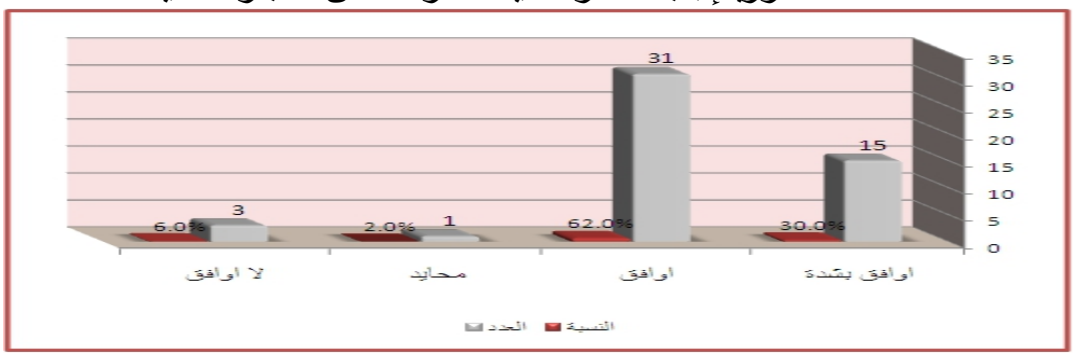

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(7/2/3)** أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقوا على العبارة ، وأن هنالك(15) فرداً وبنسبة (30%) وافقوا بشدة ، وأن هنالك(3) أفراد وبنسبة (6%)لم يوافقوا، وأن هنالك(1) من الأفراد وبنسبة (2%) محايد ويتضح من خلال ذلك أن **الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقديةيتمتعون بالتأهيل العلمي والعملي.**

العبارة الثالثة: يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	10	%20
.2	أوافق	34	%68
.3	محايد	5	%10
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	_	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (8/2/3)

الشكل البيانيلإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

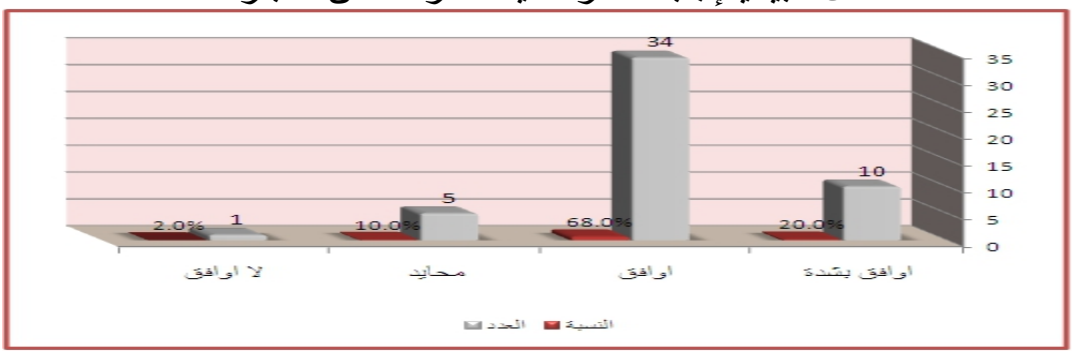

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدولوالتوزيع البياني **(8/2/3)** أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (68%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (20%) وافقوابشدة ،وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) محايدين،وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لميوافق،ويتضح من خلال ذلك أن **نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقديةيعمل علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية.**

العبارة الرابعة: تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	17	%34
.2	أوافق	33	%66
.3	محايد	_	_
.4	لا أوافق	_	_
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (9/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

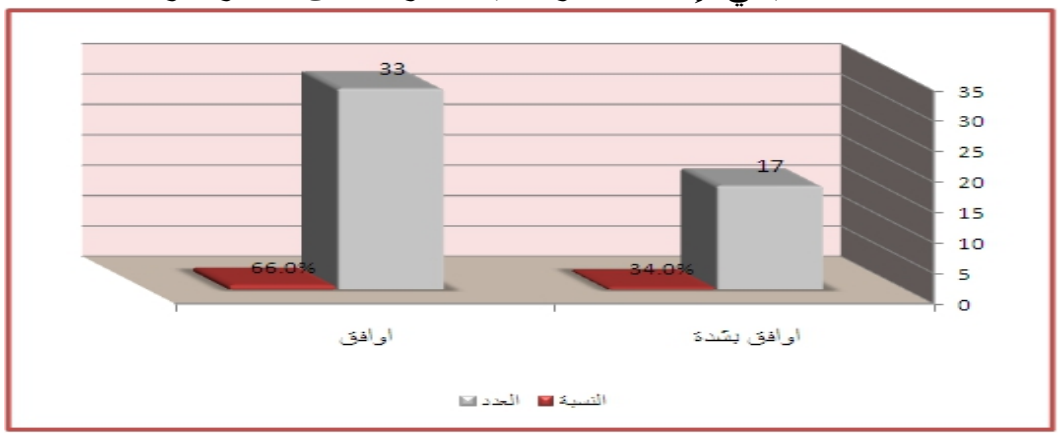

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(9/2/3)**أن هنالك (33) فرداً وبنسبة (66%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا بشدة ، ويتضح من خلال ذلك أن**إدارة البنك تهتم بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.**

العبارة الخامسة:يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%28
.2	أوافق	25	%50
.3	محايد	5	%10
.4	لا أوافق	6	%12
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم(10/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

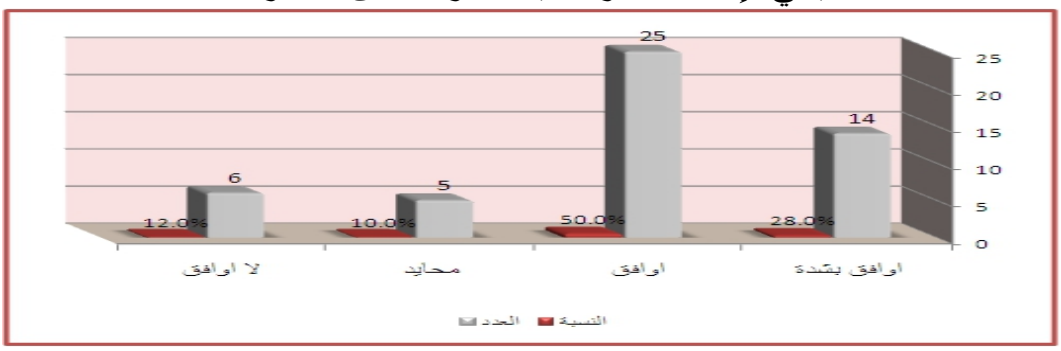

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(10/2/3)** أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشده ،وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) لم يوافقوا ،وأن هنالك (5) أفراد وبنسبة (10%) محايدين ،ويتضح من خلال ذلك أنه**يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.**

العبارة السادسة: يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	22	%44
.2	أوافق	25	%50
.3	محايد	5	%10
.4	لا أوافق	6	%12
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

شكل رقم (11/2/3)

الشكلالبياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

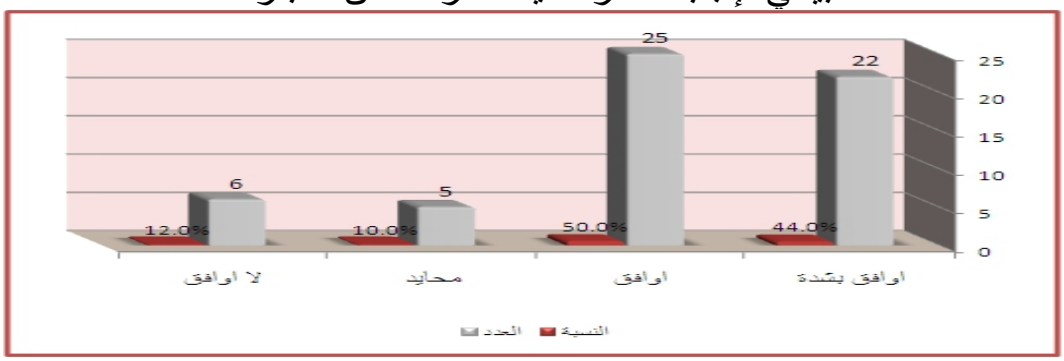

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (**11/2/3**)أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوابشدة،وأن هنالك (6) أفراد وبنسبة (12%) لميوافقوا ، وأن هنالك (5)أفرادوبنسبة (10%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتكون من وحدات متكاملة ومتناسقة.**

العبارة السابعة : يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال

جدول رقم(12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	19	%38
.2	أوافق	28	%56
.3	محايد	2	%4
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (12/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

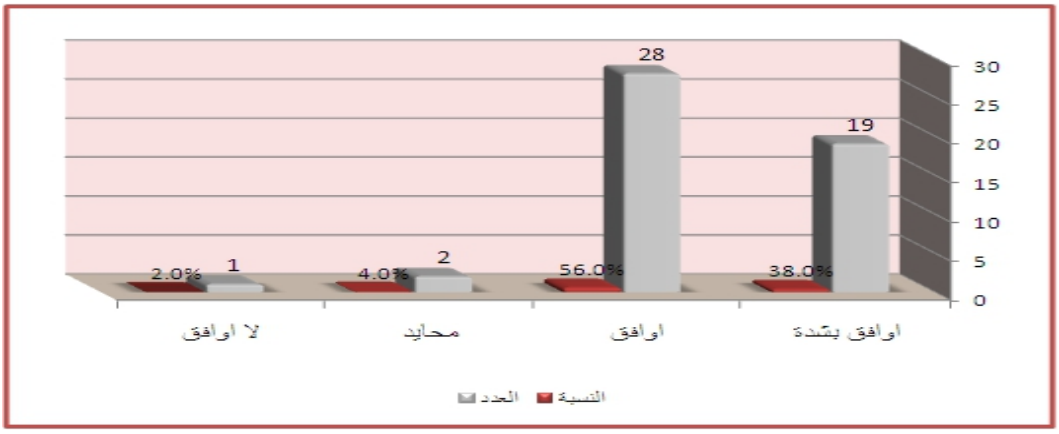

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (**12/2/3**)أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (56%) وافقوا على العبارة ، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا بشده ،وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) محايدين ،وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق ،ويتضح من

خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال.**

العبارة الثامنة :يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	18	%36
.2	أوافق	26	%52
.3	محايد	4	%8
.4	لا أوافق	2	%4
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (13/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

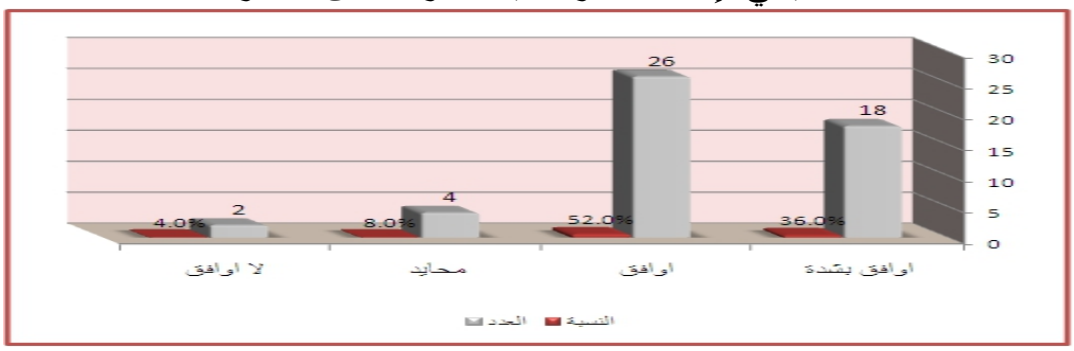

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني (**13/2/3**)أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ، وأن هنالك (2) منالأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.**

العبارة التاسعة : يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية

جدول رقم(14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	11	%22
.2	أوافق	31	%62
.3	محايد	5	%10
.4	لا أوافق	3	%6
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

شكل رقم (14/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

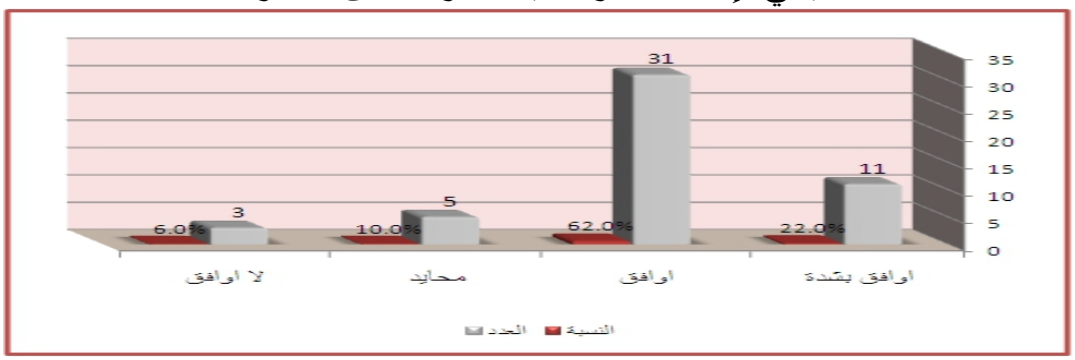

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(14/2/3)**أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (11) فرداً وبنسبة (22%) وافقوابشدة ، و أن هنالك (5) أفراد و بنسبة (10%) محايدين، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لميوافقوا ،ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقديةيساعد علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية .**

العبارة العاشرة : يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%28
.2	أوافق	29	%58
.3	محايد	6	%12
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	_	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (15/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

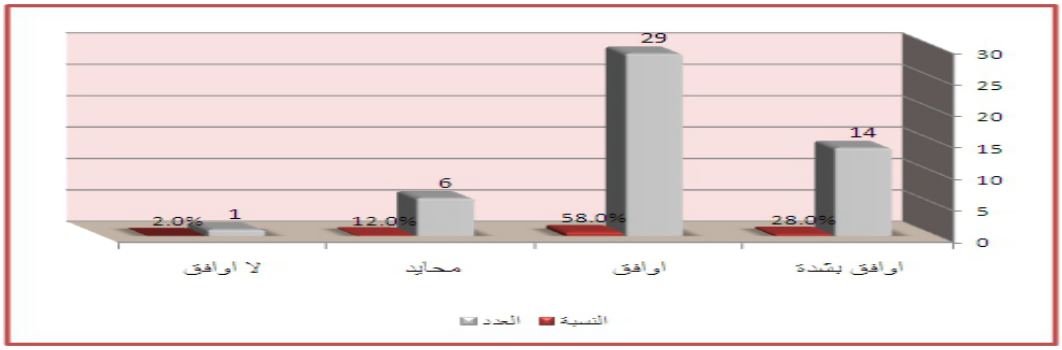

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(15/2/3)** أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقواعلى العبارة ، وأنهنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (6)أفراد وبنسبة (12%) محايدين، وأنهنالك (1)من الأفراد وبنسبة (2%) لم يوافق، ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقديةيقيس بدقة الدورة النقدية بالبنك.**

العبارة الحادية عشر :هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%28
.2	موافق	31	%62
.3	محايد	2	%4
.4	لا أوافق	3	%6
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

شكل رقم (16/2/3)

الشكل البيانيلإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

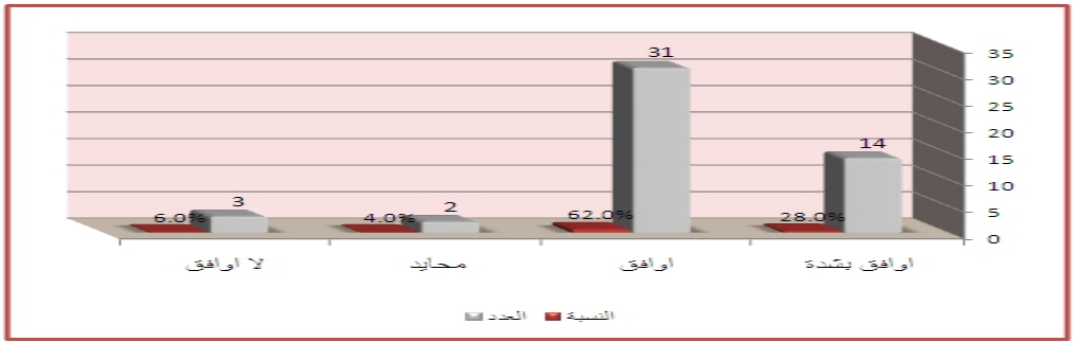

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(16/2/3)**أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (6%) لميوافقوا ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%)محايدين ،ويتضح من خلال ذلك أن**هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك.**

العبارة الثانية عشر: نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	17	%34
.2	أوافق	25	%50
.3	محايد	4	%8
.4	لا أوافق	4	%8
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (17/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

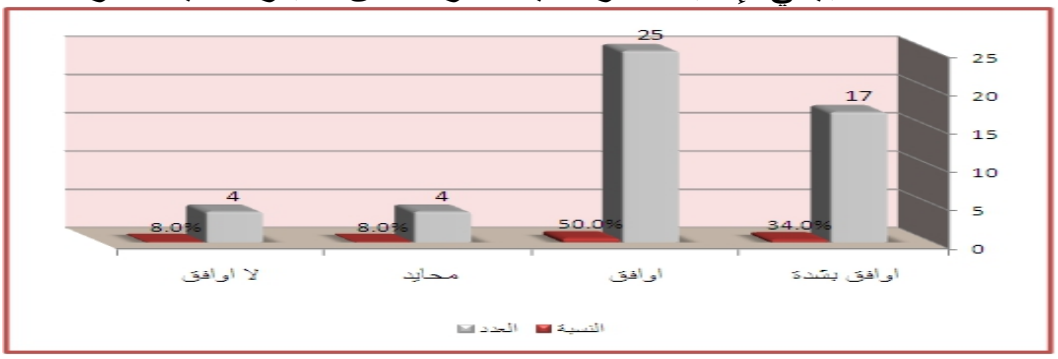

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(17/2/3)** أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوابشدة ، و أن هنالك (4) أفراد و بنسبة (8%) محايدين،وأيضاً هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) لميوافقوا ،ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك.**

العبارة الثالثة عشر: يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم(18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	18	%36
.2	أوافق	29	%58
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	2	%4
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (18/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

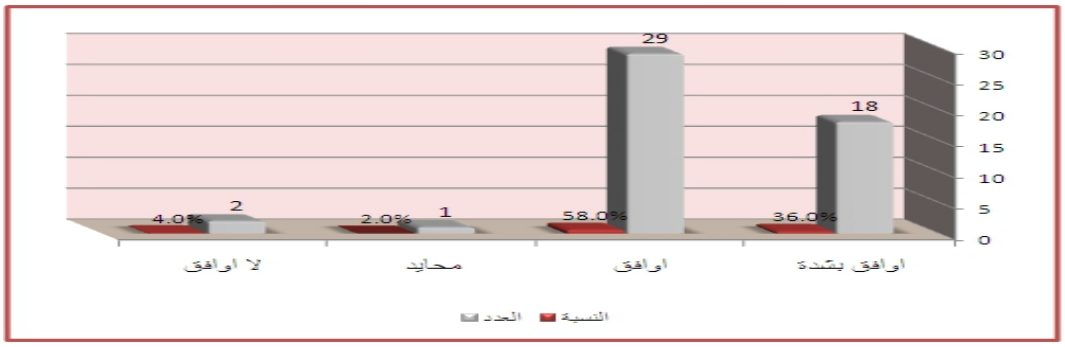

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(18/2/3)**أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) وافقوا بشدة ،وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لميوافقوا ، و أن هنالك (1) من الأفراد و بنسبة (2%) محايدين،ويتضح من خلال ذلك أن**البنك يقوم بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.**

العبارة الرابعة عشر : نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة

جدول رقم(19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	9	%18
.2	أوافق	32	%64
.3	محايد	4	%8
.4	لا أوافق	5	%10
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (19/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

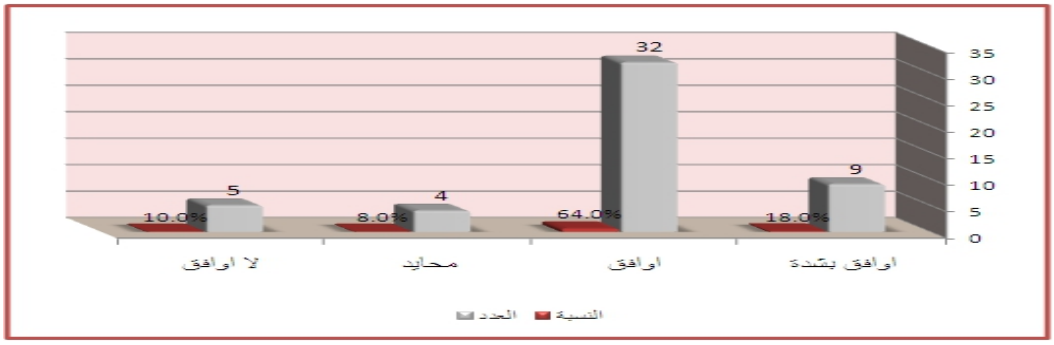

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني(**19/2/3**)أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (64%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (9) أفراد وبنسبة (18%) وافقوابشدة ،

أن هنالك (5) أفراد و بنسبة (10%) لميوافقوا ، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين ،ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة.**

العبارة الخامسة عشر: يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم(20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%30
.2	أوافق	30	%60
.3	محايد	4	%8
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (20/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

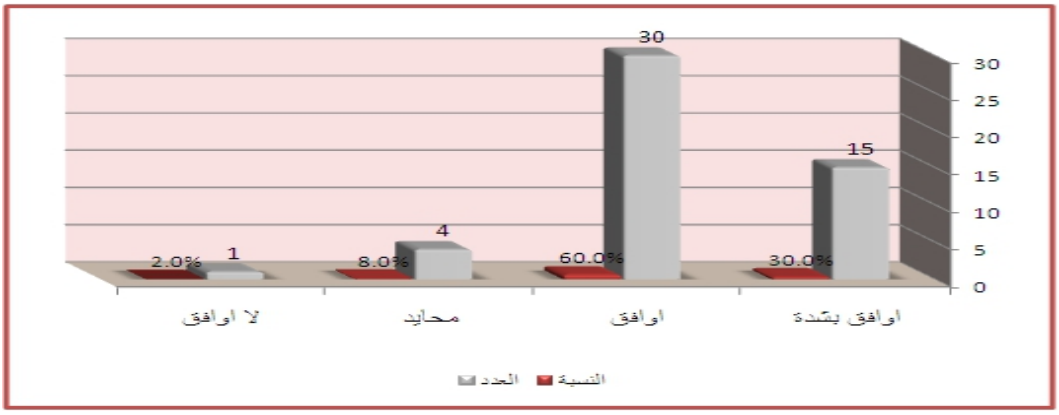

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(20/2/3)** أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (60%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) وافقوا بشدة ، و أن هنالك (4) أفراد و بنسبة (8%) محايدين، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لميوافق ،ويتضح من خلال ذلك أن**البنكيستخدم التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.**

العبارة السادسة عشر: يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية

جدول رقم(21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارةالسادسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	16	%32
.2	أوافق	25	%50
.3	محايد	6	%12
.4	لا أوافق	3	%6
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسةالميدانية 2016م

شكل رقم (21/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارةالسادسة عشر

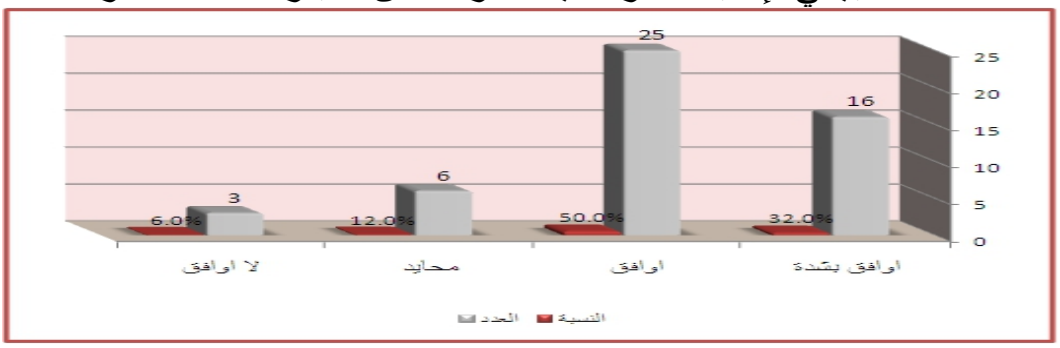

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(21/2/3)**أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (32%) وافقوابشدة ، و أن هنالك (6) أفراد و بنسبة (12%) محايدين، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لميوافقوا ،ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقديةيواكب متطلبات الصيرفة العالمية.**

العبارة السابعة عشر: تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم(22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارةالسابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%28
.2	أوافق	32	%64
.3	محايد	3	%6
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (22/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارةالسابعة عشر

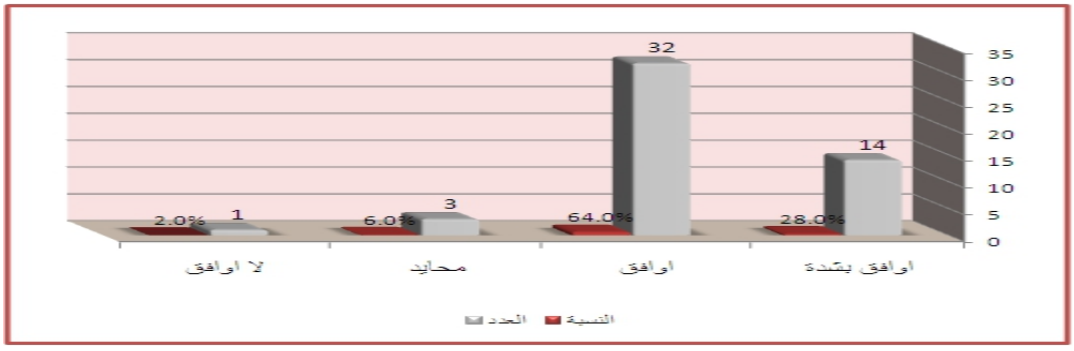

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(22/2/3)** أن هنالك (32) فرداً وبنسبة (64%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوابشدة ، و أن هنالك (3) أفراد و بنسبة (6%) محايدين، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لميوافق ،ويتضح من خلال ذلك أن**تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.**

العبارة الثامنة عشر: نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة

جدول رقم(23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارةالثامنة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%28
.2	أوافق	29	%58
.3	محايد	6	%12
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	–	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (23/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارةالثامنة عشر

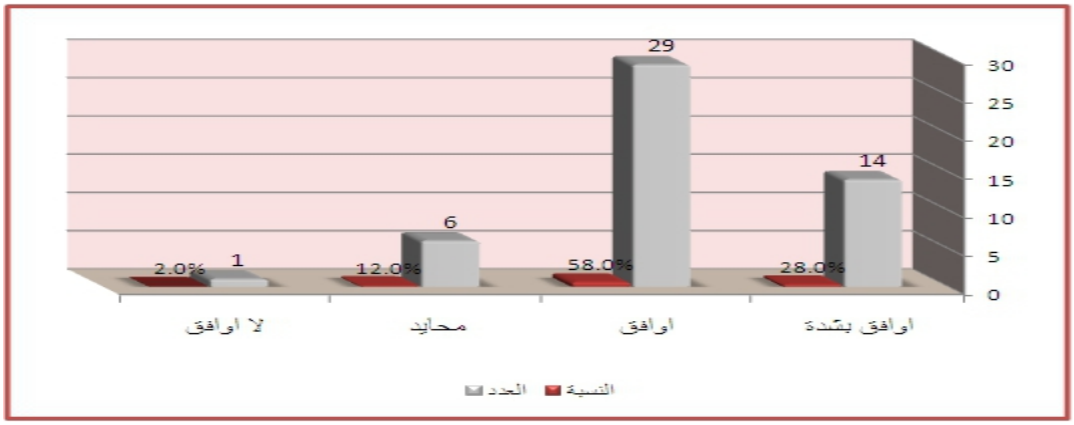

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول والتوزيع البياني **(23/2/3)**أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقواعلى العبارة ، وأن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوابشدة ، و أن هنالك (6) أفراد و بنسبة (12%) محايدين، وأن هنالك (1) من الأفراد وبنسبة (2%) لميوافق ،ويتضح من خلال ذلك أن**نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة.**

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات :

وفى الجزء التالي يقوم الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها

أولاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي:

تنصالفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الأتي :.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية بالبنوك السودانية

جدول رقم (1/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة	1.44	0.929	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي	1.52	0.614	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية	1.84	0.738	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.94	0.620	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.66	0.479	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة	2.06	0.935	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يتبين من الجدول رقم **(1/3/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.44 والانحراف المعياري لها يساوي 0.929وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.52 والانحراف المعياري لها 0.614وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتمتعون بالتأهيل العلمي والعملي.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.84والانحراف المعياري لها يساوي 0.738 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يعمل علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.94 والانحراف المعياري لها يساوي 0.620 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إدارة البنك تهتم بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.66 والانحراف المعياري لها يساوي 0.479 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أنه**يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية .

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 2.06 والانحراف المعياري لها يساوي 0.935وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقونعلى أننظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتكون من وحدات متكاملة ومتناسقة.

جدول رقم (2/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة	22.360	صفر
2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي	45.680	صفر
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية	52.560	صفر
4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	5.120	صفر
5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	20.560	صفر
6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة	39.120	صفر

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(2/3/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 22.360والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 45.680والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفروهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 52.560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 5.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 20.560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 39.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم(3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	104	%34.7
.2	أوافق	171	%57
.3	محايد	14	%4.7
.4	لا أوافق	11	%3.7
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		300	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

شكل رقم (1/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

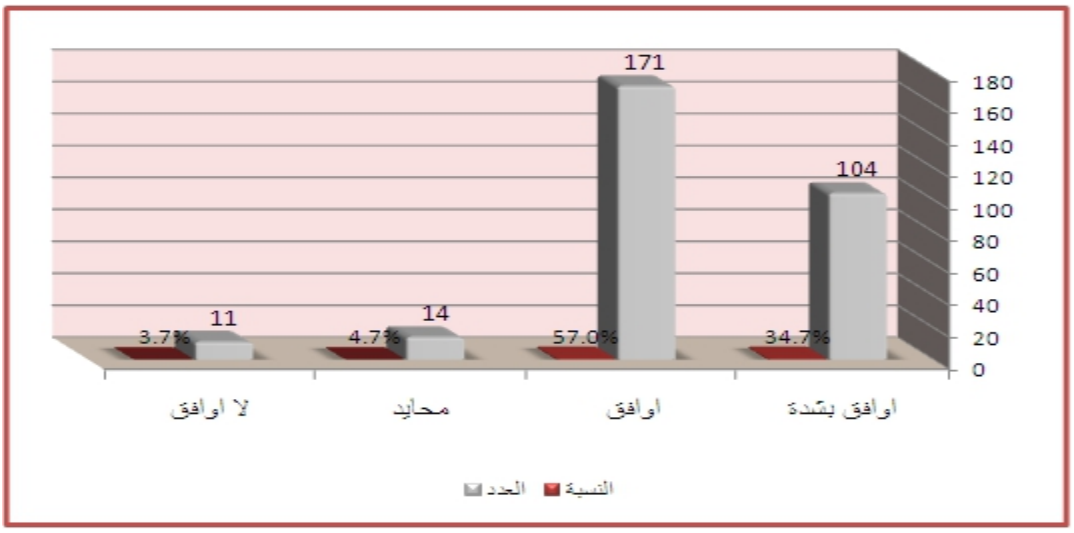

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسةالميدانية: برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (1/3/3)**أن عدد الأفراد الموافقينبدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ (171) فرداً وبنسبة (57%) وعدد الموافقينبلغ (104) فرداً وبنسبة (34.7%) ، والمحايدين (14) فرداً وبنسبة (4.7%) وبلغ عدد غير الموافقينبدون تشدد(11) فرداً وبنسبة (3.7%).

يتضح من الجدول **رقم (2/3/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن **(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية بالبنوك السودانية) قد تحقق.**

نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الأتي :.

يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية

جدول رقم (4/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال	1.70	0.647	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية	1.80	0.756	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية	2.00	0.756	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك	1.88	0.689	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك	1.88	0.746	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك	1.90	0.863	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يتبين من الجدول رقم **(4/3/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.70 والانحراف المعياري لها يساوي 0.647وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.80والانحراف المعياري لها 0.756 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 2.00والانحراف المعياري لها يساوي 0.756 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية .

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.689 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقيس بدقة الدورة النقدية بالبنك .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.746 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.90 والانحراف المعياري لها يساوي 0.863 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك .

جدول رقم (5/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والمال	42.000	صفر
2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية	31.600	صفر
3	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوي القوائم المالية	39.280	صفر
4	يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بدقة الدورة النقدية بالبنك	35.920	صفر
5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك	43.600	صفر
6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك	25.680	صفر

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (5/3/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 42.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 31.600والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 39.280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 35.920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 43.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 25.680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم(6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	93	%31
.2	أوافق	170	%56.7
.3	محايد	23	%7.7
.4	لا أوافق	14	%4.7
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		300	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

شكل رقم (2/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

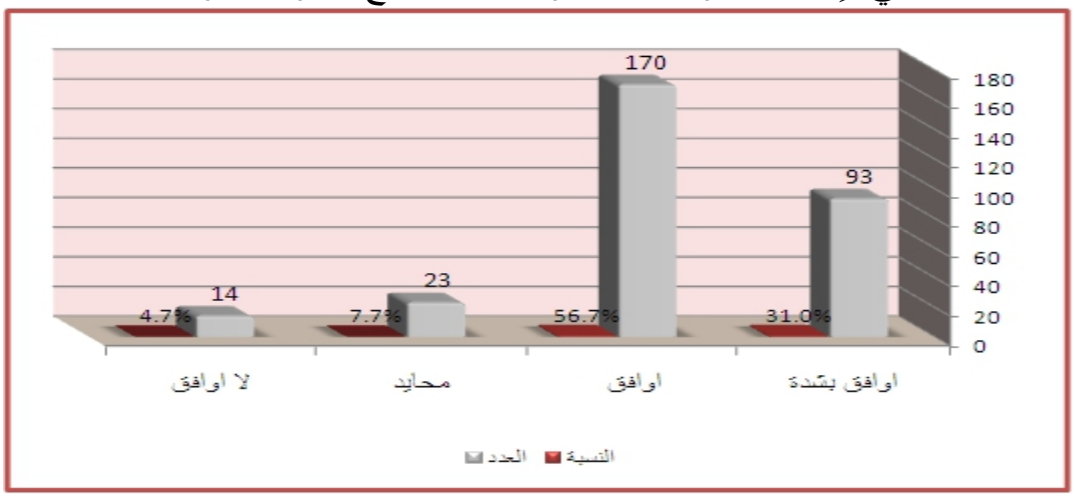

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (2/3/3)**أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (170) فرداً وبنسبة (56.7%) وعدد الموافقين بتشدد بلغ (93) فرداً وبنسبة (31%)، والمحايدين (23) فرداً وبنسبة (7.7%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (14) فرداً وبنسبة (4.7%) .

يتضح من الجدول رقم **(5/3/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن **(يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية) قد تحققت.**

نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الأتي :.

تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

جدول رقم (7/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.74	0.694	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة	2.10	0.814	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
3	يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.82	0.661	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية	1.92	0.829	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	1.82	0.629	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة	1.88	0.689	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يتبين من الجدول **رقم (7/3/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.74 والانحراف المعياري لها يساوي 0.694وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنالبنك يقوم بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.10والانحراف المعياري لها 0.814 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.82والانحراف المعياري لها يساوي 0.661 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن البنك يستخدم التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.92والانحراف المعياري لها يساوي 0.829وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علىأن نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يواكب متطلبات الصيرفة العالمية .

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.82 والانحراف المعياري لها يساوي 0.629 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** خطط البنك تراعي معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.88 والانحراف المعياري لها يساوي 0.689 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة.

جدول رقم (8/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	43.600	صفر
2	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة	41.680	صفر
3	يستخدم البنك التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	41.360	صفر
4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية	24.080	صفر
5	تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية	48.400	صفر
6	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة	35.920	صفر

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (8/3/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 43.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفروهيأقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 41.680والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 41.360والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 24.080والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 48.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 35.920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلكتوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم(9/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	86	%28.7
.2	أوافق	177	%59
.3	محايد	24	%8
.4	لا أوافق	13	%4.3
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		300	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2016

شكل رقم (9/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

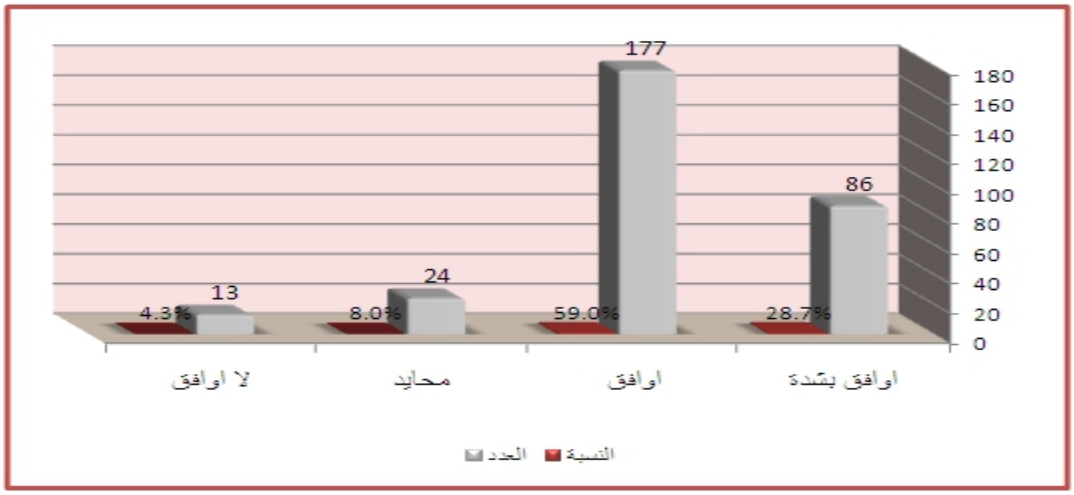

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسةالميدانية 2016

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (2/3/3)**أن عدد الأفراد الموافقين بدون تشدد عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (177) فرداً وبنسبة (59%) وعدد الموافقين بتشدد بلغ (86) فرداً وبنسبة (28.7%) ، والمحايدين (24) فرداً وبنسبة (17.4%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (39) فرداً وبنسبة (8%)، وعدد غير الموافقين بدون تشدد (31) فرداً وبنسبة (4.3%).

يتضح من الجدول رقم **(7/3/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن **(تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية) قد تحققت.**

الخاتمة

أولا : النتائج

ثانيا : التوصيات

أولاً: النتائج

1/ترتبط العمليات النقدية بالبنوك السودانية بنظام رقابة داخلية فعال.

2/يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في مراقبة الحركات النقدية.

3/نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال.

4/استخدام نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يقلل من مخاطر الغش والتزوير بنسبة كبيرة.

5/نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يساعد في تحسين جودة التقارير المالية.

6/نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتم تقسيمه بطريقة دورية من قبل البنك.

7/تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية يتم فيه إشراك كافة الجهات داخل البنك ذات الصلة.

8/ نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة.

ثانياً:التوصيات

1/ أن تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

2/ استخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنوك.

3/ أن يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بابنك من وحدات متكاملة ومتناسقة.

4/ أن تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

5/ أن يقيس نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية الدورة النقدية بالبنك.

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1/أكرم حداد وآخرون،**النقود والمصارف**،(عمان:دار وائل للنشر،2008م).

2/حامد طلبة محمد ابوهيبة،**أصول المراجعة**،(عمان:مطبعة زمزم،2011م).

3/حازم هاشم الألوسي،**الطريق إلي علم المراجعة والتدقيق**،(طرابلس:دارالكتب الوطنية،2006م).

4/خالد شحاته الخطيب وآخر،**أسس المالية العامة**،(عمان:دار وائل للنشر،2003م).

5/خالد أمين عبد الله،**علم تدقيق الحسابات**،(عمان:دار وائل للنشر،2004م).

6/خالد أمين عبد الله،**التدقيق والرقابة في البنوك**،(عمان:دار وائل للنشر،1988م).

7/خالد أمين عبد الله،**العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة**،(عمان:دار وائل للنشر،2000).

8/رأفت سلامة محمود وآخرون،**علم تدقيق الحسابات**،(عمان:دار المسيرة،2011م).

9/رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخر،**النقود والمصارف**،(عمان:دار الأيام للنشر والتوزيع،2015م).

10/زياد رمضان وآخر،**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**،(عمان:دار وائل للنشر،2006م)

11/زهير الحدربوآخر،**محاسبة البنوك**،(عمان:دار البداية،2010م).

12/سامي محمد الوقاد وأخر،**تدقيق الحسابات**،(عمان:مكتبة المجتمع العربي،2010م).

13/عطا الله احمد سويلم الحسبان،**التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**،(عمان:دار الراية،2009م).

14/عبد الوهاب نصر علي وآخرون،**الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة**،(الإسكندرية:الدار الجامعية،2008م).

15/عبد الحميد الغزالي واخرون،**اقتصاديات النقود والبنوك**،(القاهرة:ب د،2004م).

16/مجدى محمود شهاب،**اقتصاديات النقود والمال**،(الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2002م).

17/منصور حامد محمود،**أساسيات المراجعة**،(القاهرة:مطبعة مركز التعليم المفتوح،1993م).

18/محمد علي شحاته،**مراجعة وفحص الحسابات**،(القاهرة:دار النهضة العربية،1963م).

ثانياً: الرسائل الجامعية

(1)انشراح احمد شريف عثمان،**دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية لشركة سكر كنانة المحدودة لفترة ما بين 1996م-2000م**،(الخرطوم:رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة،كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2009م).

(2)أم سترين علي الحسن محمد خير،**القيود علي الرقابة الداخلية وأثرها علي فاعليتها وكفايتها في المنشآت السودان**،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،2005م).

(3)جعفر عثمان الشريف،**الرقابة الداخلية وأثرها علي نطاق فحص المراجع الخارجي**،(الخرطوم: ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا،2005م).

(4)صلاح عبد الله كنة،**تقييم نظام الرقابة الداخلية علي عمل المراجع الخارجي**،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2005م).

(5)عبد المحسن إسماعيل محمد عبد الله، **دور الرقابة الداخلية في حماية الأصول**،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2006م).

(6)نجاة علي التوم حامد، **تقويم مدي فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها علي عمل المراجع الخارجي**،(الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2000م).

(7)هشام الدين عبد السلام محمد احمد، **دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية**،(الخرطوم: ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا،2007م)

ثالثاً:الانترنت

(1) www.fib sudan.com

(2) www.ssd.bank.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

اخي الكريم/اختي الكريمة..... المحترم/المحترمة

الموضوع: استبانة

إشارة للموضوع أعلاه ومساهمة في الارتقاء بالبحث العلمي تقوم الباحثه بإعداد بحث بعنوان " دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك"

وهو بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ولأجل التحقق من فروض الدراسة تم استخدام هذه الاستبانة كإحدى أدوات البحث العلمي.

ولكي تتحقق الفائدة المرجوة نرجو التكرم بالإجابة الصيحة والدقيقة عن أسئلة الدراسة مع كتابة أي تعليق ترونه ضروري.

وختاماً نتقدم لسيادتكم بخالص الشكر علي ما تقدمون من وقت وجهد للإجابة علي أسئلة الاستبانة،ونؤكد لكم أن بياناتها سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر لكم حسن تعاونكم

الباحثه: اميمة حدباي الوسيلة

البيانات الأساسية:

الرجاء وضع علامة (√) أمام الخيار المناسب:

(1)العمر:

أقل من 30 سنة		30 – 40 سنة	
41 – 50 سنة		51 – 60 سنة	

(2)المؤهل العلمي:

شهادة ثانوية		جامعي	
فوق الجامعي		أخرى أذكرها	

(3)التخصص العلمي:

مصارف		اقتصاد	
محاسبة		إدارة أعمال	
أخرى حددها			

(4)سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنة		من 5 – 10 سنة	
11 – 15 سنة		أكثر من 20 سنة	

(5)المسمي الوظيفي:

موظف		رئيس قسم	
مدير		نائب مدير	
أخري حددها			

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب

الحور الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والعمليات النقدية بالبنوك السودانية.

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	يقلل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية من حالات الغش والتزوير بنسبة كبيرة.					
.2	يتمتع الموظفون القائمون علي نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالتأهيل العلمي والعملي.					
.3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية					
.4	تهتم إدارة البنك بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
.5	يتم إشراك كافة الجهات داخل المصرف ذات الصلة في تصميم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
.6	يتكون نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك من وحدات متكاملة ومتناسقة.					

المحور الثاني: يساعد نظام الرقابة الداخلية بالبنوك علي تحسين الأداء بالبنوك السودانية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	يوفر نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك الكثير من الوقت والجهد والموارد.					
.2	يساهم نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تحسين جودة التقارير المالية.					
.3	يعمل نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي مراقبة الحركات النقدية بكفاءة عالية.					
.4	يساعد نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية علي الإفصاح عن محتوى القوائم المالية.					
.5	هناك دور لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية في تطوير العمل بالبنك.					
.6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يعكس الأوجه المختلفة لنشاط البنك.					

المحور الثالث: تهتم البنوك بالتطور المستمر لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية

الرقم		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	يقوم البنك بالتقويم الدوري لنظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
.2	نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية بالبنك يتسم بالمرونة.					
.3	يستخدم البنك النقدية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
.4	يواكب نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية متطلبات الصيرفة العالمية.					
.5	تراعي خطط البنك معايير نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.					
.6	نظام الرقابة الداخلية الجيد للعمليات النقدية يلبي ضرورات المنافسة؟					

ملحق رقم (2)
محكمو الاستبيان

م.	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
1.	د.مهند جعفر حسن حبيب	أستاذ مساعد	المحاسبة
2.	د.آمنة بابكر حسين	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال
3.	د.التجاني الطاهر عبد القادر	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال
4.	د.زهراء تاج الدين عبد القادر	أستاذ مساعد	المحاسبة
5.	د.محمد زروق محمد ابراهيم	أستاذ مساعد	الاقتصاد